الفصل العاشر

تنمية المشاركة السياسية
لدى المرأة الفلسطينية

الفصل العاشر
تنمية المشاركة السياسية
لدى المرأة الفلسطينية (*)

مقدمة البحث ومشكلته:

إن أي عمل أو فعل أو نشاط له آلياته وإجراءاته ووسائله وأشكاله وعوامله ومعوقاته وأبعاده وأهدافه ونتائجه المرغوبة، ويحتاج إلي من يقوم بتنفيذه أو أدائه سواءً بتكليف أو بدون تكليف، وهذا ما يسمي بالإسهام والمشاركة والممارسة، ولا يمكن أن تكون هناك مشاركة من جميع أفراد الشعب في جميع الأنشطة السياسية للمجتمع إلا إذا كانت هذه المساهمة في تلك الأنشطة وفقاً لما يمتلكون من خصائص وقدرات وتصورات ورؤى في إطار الوعي بأهمية المشاركة السياسية، سواءً كانت من المنظور النفسي للفرد من حيث إحساسه بذاته وتقديره لها، أو علي الإطار المجتمعي الذي هو في حاجة لجهود أفراده ومساهمتهم في بناءه والارتقاء به، كما أن المشاركة السياسية تتعدد مستوياتها وتتباين بدءاً من محاولة الفرد لمعرفة ما يدور حوله في الحياة السياسية مروراً بحق التصويت الانتخابي نهايةً بالانتماء الحزبي، ولجوء الفرد إلي أي من تلك المستويات تؤثر فيه العديد من المتغيرات مثل البناء العقلي والنفسي والانفعالي للفرد، ومدي المساحة التي تسمح بها الجهات السلطوية لتلك الممارسة، وكذلك الأفكار والمعتقدات التي يحملها الأفراد في عقولهم عن تلك المشاركة السياسية، ومدي تحقيق المشاركة أو عدمها لعدد من الأهداف الذاتية للفرد، وحتى تكون المشاركة السياسية فعالة لا بد من اهتمام الفرد بالجماعة والانتماء لها، فيحقق الفرد بذلك مصلحة ذاتية له حيث يري ذاته الفعالة والإيجابية والقادرة علي التعديل والتغيير، وفي نفس الوقت يرتقي بالجماعة ويطورها بحكم اعتقاده بمشاركته الذاتية.

ولكي تكون مشاركة الفرد السياسية فعالة فلا بد من وضوح الأهداف، فالأفراد الذين يفتقدون الأهداف والرؤى يتسم سلوكهم عادةً بالعشوائية والتخبط، لذا يجب علي قادة الرأي والفكر والسياسة الاهتمام بالتثقيف السياسي وطرح الأفكار والمعارف والآليات الخاصة بالمشاركة السياسية أمام الأفراد، فالجوانب المعرفية تمثل الركيزة الأولي في سبيل تحقيق أعلي مستوي من المشاركة السياسية، ولا أحد ينكر العلاقة بين الجهل والأمية وانعدام الوعي والسلبية في المشاركة السياسية، حيث يري "روزنبرج" Rosenberg (١٩٥٤: ٣٤) أن عدم المشاركة السياسية للأفراد داخل المجتمع يعود إلي مجموعة من العوامل أهمها تدني الوعي بأهمية المشاركة السياسية، حيث يري الفرد أن المشاركة السياسية تهدد بعض جوانب حياته أو مكانته الاجتماعية، فيري أن عدم المشاركة السياسية هي الأسلوب الأكثر ملائمة له. ولتحقيق مشاركة سياسية فعّالة فلا بد من وضوح الجوانب الدافعة للسلوك السياسي كما ذكرها العزي (١٩٨٧: ١٧٢) وهي رغبة الفرد في الانتماء للجماعة، ورغبته في المشاركة السياسية من أجل التحرر من مشاعره المكبوتة وحمايته من ظروف الحياة وأزماتها. فإحساس الفرد بعدم قيمته الشخصية وشعوره بأنه كفرد لا يستطيع التأثير في الجماعة، وأن الجماعة

(*) إعداد: ختام السحار، مراجعة وإشراف المؤلف.

لا تُعيره الاهتمام وأنه غير قادر علي التأثير وأن مجريات الحياة تسير دون قدرته علي التفاعل معها، فهنا سنلاحظ مختلف ألوان العزوف والإحجام أو التمرد والاحتجاج، حيث أكد ميلبـــرات Milbarth (١٩٦٥: ٣٥) علي أهمية وجود الحافز للفعل في تشجيع المشاركة السياسية.

وإلي جانب الدافع للمشاركة السياسية فلا بد من مراعاة خصائص الأفراد النفسية وقـــدراتهم، فالأفراد يتباينون فيما بينهم بما يمتلكونه من خصائص وسمات واستعدادات، فحتى تكـــون المـــشاركة السياسية فاعلة فلا بد من الموائمة بين الطبيعة النوعية للمشاركة وتلك الخصائص النوعية للأفـــراد. وتتطلب مشاركة الفرد في الأنشطة السياسية ضرورة معرفة الفرد بكافة الجوانب والقضايا المتعلقـــة بالمشاركة السياسية، فلا تكون هناك مشاركة سياسية في حال وجود جو سياسي غير داعم لمـــشاركة الفرد، فالمجتمع الذي يقدر المجهودات الفردية الإيجابية لأفراده يستفيد من تباين وتعددية رؤى الأفراد في تصوراتهم للقضايا المجتمعية يدفعهم إلي بذل الجهد للارتقاء بالجماعة وبأنفسهم، وبذلك يـــستطيع المجتمع الارتقاء بالمسؤولية الاجتماعية وتنميتها للأفراد، فالمسؤولية الاجتماعية ينظر لها علي أنهـــا مسؤولية الفرد الذاتية عن الجماعة أمام نفسه وأمام الجماعة وأمام الله، كما أنها تعني الشعور بالواجب الاجتماعي والقدرة علي تحمله والقيام به.

فالمشاركة السياسية لا تتم إلا عبر جماعة ومن خلالها، الأمر الذي يفرض علي الفـــرد قبـــل قيامه بالمشاركة السياسية ضرورة قبول الآخرين والاقتراب منهم والموافقة علي التفاعل معهم، وهذا يتطلب ضرورة تدريب الفرد علي التفاعل مع غيره والقدرة علي قبول الاختلاف معهـــم، وإدراكهـــم علي أنهم مكملين له فالفرد الذي لا يستطيع التعبير عن رأيه لا نتوقع منه مشاركة سياســـية فعالـــة، وكذلك الفرد الذي يتمحور حول ذاته ولا يشعر بقيمة ذاته وعدم قدرته علي التغيير، وكذلك الفرد الذي لا يستطيع إشباع رغباته ويبذل الجهد الكبير في إشباعها فهو فرد منشغل بذاته عن الآخرين، وكـــذلك الفرد الذي يعتقد بعدم أهمية المجهود الفردي وترك الآخرين يخططون ويرسمون له ملامـــح حياتـــه، فمن شأن ذلك أن يسهم في إضعاف المشاركة السياسية، بالإضافة إلي استبعاد شريحة كبيرة ومهمـــة من شرائح المجتمع ألا وهي المرأة عن الحياة السياسية، نتيجة للتصور التقليدي للمشاركة الـــسياسية بأنها حكراً علي الرجال دون النساء، وقد ذكر الشريف (١٩٨٤: ٤) أن هذا التصور يعود إلي عاملين هما:

- التقسيم العرفي لدور الرجل ودور المرأة فينعكس ذلك في تقسيم الحياة إلي حياة عامة تتعلق بالرجل وحياة خاصة تتعلق بالمرأة.
- كما أن السياسة تؤدي إلي التركيز علي القضايا المبنية علي مشاركة الرجال في المناقـــشات العامة المتعلقة بالتطور الاجتماعي، وأن المجال الأساسي لمشاركة المرأة هو الحياة الخاصة التي تتركز في الأسرة.

وقد حمل القرن الحالي العديد من الإجراءات التي تفيد جميع النساء من خلال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي خاطب الرجل والمرأة علي قدر المساواة، وأقر لهما الحقوق الأساسية المتعادلـــة في الشغل والصحة والتعليم، وكان دافعاً للنساء للتحرك من أجل تغيير واقعهن وانتشالهن من الحاجـــة والاستغلال، فعقدت مجموعة من المؤتمرات حول المرأة وكان آخرها المؤتمر العالمي الرابع للمـــرأة

في بكين (١٩٩٥) الذي نادي بإدماج المرأة في مختلف فعاليات التنمية ومشاركتها في حركة المجتمع وأنشطته المتنوعة بوصفه مفهوماً عضوياً وكلياً يحقق الأسس المنشودة في المساواة والحرية وتكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة، إلا أن واقع المرأة الفلسطينية ما زال يشكو ضغوطاً عدة تكبل طاقاتها وتحول دون مشاركتها في فعاليات التنمية، وهو ما يدعو المرأة والجمعيات النسائية ومختلف الهيئات المهتمة بالمرأة لبلورة برامج خاصة بها تهدف إلي تنمية قدراتها وإدماجها في مختلف مجالات الحياة العامة، ومن خلال هذا الدمج الكلي للمرأة في مختلف مجالات الحياة يرفض المفهوم التقليدي لتوزيع الأدوار بحسب النوع الذي يهدف إلي احتكار الحياة العامة من قبل الرجل وربط كل ما هو متعلق بالأعباء المنزلية وتربية الأطفال في إطار الأسرة إلي المرأة.

أن مكانة المرأة في المجتمع وما يرافق ذلك من تصرف ومواقف وتفكير وإدراك تعود في الأساس لموقعها في البني الاجتماعية ودورها في عمليات الإنتاج ومدي حضورها بالحياة العامة ومشاركتها في أخذ القرار، إضافة إلي عامل مهم جداً وأساسي ومن دونه لا تتمكن المرأة من أخذ مواقعها في المجتمع، ألا وهو الوعي الذي يعتبر جواز عبورها للمشاركة في الحياة العامة مما يولد علاقة تفاعلية بين تغيير مكانتها والوضع الاجتماعي العام، فإذا ما أحدث تغيير في الواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي فإن ذلك سيغير في مكانتها وتغيير نظرة المجتمع لها، ومن الضروري مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية بعملها لأن مستقبل المجتمع مرتبط بمدي تقدم المرأة فهي تمثل عامل حداثة ومكانتها بالمجتمع تعتبر مؤشراً دالاً علي المستوي العام لحضارة ومدنية المجتمع. كما وترتبط المشاركة السياسية للمرأة بالبناء الاجتماعي الذي قد يكون عائقاً أمامها أو حافزاً مشجعاً لها، ويتوقف ذلك علي طبيعة الحرية التي يوفرها النظام الاجتماعي والسياسي وربط المشاركة السياسية للمرأة بمختلف شؤون الحياة العامة، كاندماجها في الجمعيات والمنظمات المهنية والنقابية والأحزاب السياسية والهيئات التنفيذية.

ونظراً لأهمية مشاركة المرأة في الحياة العامة تطرق عدد من الباحثين بدراسة طبيعة المشاركة السياسية للمرأة، ومن هذه البحوث ما قام به الصلوي (٢٠٠٧)، وموسي (٢٠٠١)، والحديدي و الحيا (٢٠٠٠)، والنقشبندي (٢٠٠٠)، وكول وستيورات Cole & Stewart (١٩٩٩)، وكيلي وبرينلينجر Kelly & Breinlinger (١٩٩٥)، وسعيد (١٩٩٥) و(١٩٩٤)، وعزت (١٩٩٢). ونظراً لأهمية وحيوية هذا الموضوع وأهمية الدور الذي تقوم به المرأة في العملية السياسية، وعدم توفر بحوث حول المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، قامت الباحثة بتصميم برنامج إرشادي عقلاني انفعالي سلوكي لتفعيل دور المرأة الفلسطينية في المشاركة السياسية، لذا تتحدد مشكلة البحث بالتساؤل الرئيس التالي: ما مدي فعالية برنامج إرشادي عقلاني انفعالي سلوكي في تفعيل دور المرأة الفلسطينية في المشاركة السياسية؟

هدف الدراسة:

هدف البحث إلي الكشف عن مدي فعالية برنامج إرشادي عقلاني انفعالي سلوكي في تفعيل دور المرأة الفلسطينية في المشاركة السياسية.

أهمية البحث:

يمكن تحديد أهمية البحث في جانبين هما الجانب النظري والجانب العملي كما يلي:

أولاً: الأهمية النظرية:

- يقدم البحث إطاراً نظرياً يتعلق بالمشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية.
- تعتبر حلقة مكملة للبحوث النفسية التي تختص بالبرامج الإرشادية المتعلقة بالمرأة.
- كما أنها إضافة نظرية للمكتبة العربية.

ثانياً: الأهمية العملية:

- استخدام برنامج إرشادي عقلاني انفعالي سلوكي في تفعيل دور المرأة الفلسطينية في المشاركة السياسية.
- المساهمة في تعديل بعض الأفكار اللاعقلانية حول المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية.
- قد يفتح هذا البحث المجال لاستحداث برامج إرشادية تحث المرأة على المشاركة الاجتماعية عامة والسياسية خاصة.
- تفيد الباحثين والتربويين والنفسيين والمهتمين بالمرأة في المجتمع الفلسطيني.

حدود البحث:

يتحدد البحث بالعينة المستخدمة، وبالبرنامج الإرشادي العقلاني الانفعالي السلوكي، وبالمقياس المستخدم لقياس المشاركة السياسية، وبالأساليب الإحصائية المناسبة.

مفاهيم البحث:

(١) الإرشاد العقلاني الانفعالي السلوكي:

يهدف الإرشاد العقلاني الانفعالي السلوكي إلي العمل علي تغيير نمط التفكير غير الواقعي، إلي نمط واقعي من التفكير والسلوك الناضج والمنطقي والعملي، وهذا سيؤدي إلي ردود فعل انفعالية أكثر ملائمة لمواقف الحياة (Corey; 1996: 291). وهذا الإجراء الأساسي المستخدم لتحقيق ذلك هو التفنيد Disputing الذي يعني التحدي المنطقي للمعتقدات اللاعقلانية، وقد يتضمن فحص الأدلة الخاصة بصدق المعتقد أو مدي فائدة تبنيه وفحص النواتج المأساوية التي يمكن أن يستنتجها الشخص حول بيئته إذا ما استمر في تبني هذا المعتقد (Haaga&Davison; 1993: 215). وإلى جانب هذا وصف إليس وبيرنارد Ellis& Bernard (١٩٨٦: ٣٠) ثلاثة مكونات لعملية التفنيد وهي:

١- أن يتعلم الشخص كيف يتعرف علي معتقداته اللاعقلانية، خاصةً ما يتعلق منها بالقطعيات Absolutistics مثل يجب، ينبغي، لابد من، وما يعتبره لا يطاق Awfulizing أو ما يؤدي إلي تخفيض قيمة الذات Self-Downing .

٢- أن يحاور الشخص نفسه حول معتقداته غير المفيدة، وأن يقوم بمحاكمتها منطقياً وتجريبياً، وأن يناقش نفسه بوضوح ويعمل علي مقاومة قناعته بها.

٣- أن يتعلم كيف يميز بين المعتقد غير العقلاني "الهادم للذات" والمعتقد العقلاني المفيد للذات. وهذا التفكير الفعال والواقعي يؤدي إلي خلق مجموعة من المشاعر الجديدة التي تؤدي إلي

شعور الفرد بملائمة الموقف بدلاً من شعوره بالقلق والإحباط. إلي جانب التفنيد اللفظي يمكن استخدام التفنيد التخيلي ومراقبة الذات لمحاولة تعرف الشخص علي أفكاره الذاتية والعمل علي تفنيدها.

خطوات الإرشاد التي يتبعها المرشد حسب نظرية اليس:

هناك مجموعة من الخطوات التي يتبعها المرشد عند استخدامه للإرشاد العقلاني الانفعالي السلوكي كما ذكرها العزة و عبد الهادي (١٩٩٩: ١٤٣) وهي:

١- جعل المسترشد واعياً لأفكاره اللامنطقية وتفكيره الداخلي أي إقناعه بأن تفكيره غير منطقي، ويوضح له أن السبب في اضطرابه هو سلسلة العبارات التي يقولها لنفسه، والكشف عن التفكير الداخلي الهادم للذات أو التفكير غير المنطقي في ماضي وحاضر المسترشد.

٢- تغيير تفكير المسترشد الداخلي اللامنطقي وتعليمه كيف يتحدي، يهاجم، ويعيد ويستبدل كلماته الداخلية مرة أخري، حتى يصبح تفكيره الداخلي أكثر منطقية، فهذه النظرية تؤمن بأن المسترشد لا يستطيع تغيير أفكاره بدون مساعدة فلا بد من المساعدة.

٣- يناقش المعالج مع المسترشد الأفكار اللامنطقية بشكل عام وفلسفته في الحياة، فهو لا يقتصر في نقاشه علي الأفكار الخاطئة المحددة التي يتبناها المسترشد بل يتجاوزها إلي الأفكار اللامنطقية العامة وذلك ليجنب المسترشد من الوقوع فريسة لها.

فنيات الإرشاد العقلاني الانفعالي السلوكي:

يتضمن الإرشاد العقلاني الانفعالي السلوكي كما عرضه اليس وبيرنارد Ellis & Bernard (١٩٨٣: ٨٢-٨٨) مجموعة من الفنيات المعرفية والانفعالية والسلوكية وهي:

١- **الفنيات المعرفية:** وهي الفنيات التي تنطوي علي التحليل المنطقي للأفكار اللاعقلانية وتفنيد الاستنتاجات اللاعقلانية كي يُرسي دعائم الأفكار العقلانية معتمدة علي أساس أن الأحداث النشطة A ترتبط بها المعتقدات اللاعقلانية B لذا يتم تفنيدها D والمرشد العقلاني يحث علي تبني الأفكار العقلانية مما يعرف الأثر المعرفي E فيعيد البناء المعرفي للشخص ليسلك بطريقة عقلانية.

٢- **فنيات انفعالية:** حيث يركز علي مشاعر الشخص ونظام معتقداته والتقبل غير المشروط له، وأسلوب لعب الأدوار Role Playing والنمذجة Modeling ومساعدة الشخص علي معرفة مشاعره والوعي بها لتغير المشاعر المضطربة إلي مشاعر بناءه واقعية.

٣- **فنيات سلوكية:** تتضمن فنيات الدحض والإقناع والواجبات المنزلية وأساليب الاشتراط الإجرائي كالتعزيز والتشكيل وأسلوب الاسترخاء والتنفيس الانفعالي Abreaction of Dysfunctional Emotions والتخيل العقلي.

إن نظرية العلاج العقلاني الانفعالي ذات فلسفة واضحة منطقية ومتكيفة مع الظروف والواقع، فهي تجعل من الإنسان شيئاً مهماً وبإمكانه أن يصنع سعادته ويحقق ذاته، وأن ما يقوله لنفسه عنها هو المحدد لنتائجها وليست الأحداث نفسها هي المؤثرة فيه، كما أكدت العلاقة بين التفكير والانفعال،

وكذلك أكدت علي الوسائل العلاجية المتكاملة التي تتضمن المعرفة والسلوك والعاطفة، وأن الحوادث الماضية ليست هي التي تسبب الانفعالات للشخص بل نظرة الإنسان إلي تلك الحوادث وأفكاره عنها هي التي تسبب له المتاعب، وأكدت كذلك علي الوظائف البيئية والعملية والسلوكية.

(٢) المشاركة السياسية:

لقد أصبحت المشاركة السياسية Political Participation تمثل موضوعاً محورياً من موضوعات علم النفس السياسي، وقد أصبحت العلاقة بين السياسة وعلم النفس علاقة قوية، وأصبح المدخل النفسي في تحليل الظواهر السياسية يمثل أمراً مهماً وضرورياً، حيث أن البعد النفسي عامل مهم في تحليل الظواهر السياسية، وقد أشار إلي ذلك "ليبمان" Lipman وهو من علماء السياسة بأن من الأخطاء الكبيرة التي يقع فيها علماء السياسة تجاهلهم للبعد النفسي في تحليل الظاهرة السياسية، فمن غير المتصور عدم وضع ذلك الجانب المؤثر والفعال في الاعتبار عند التصدي للظاهرة السياسية (عبدالوهاب، ١٩٩٩: ٩)، حيث بدأت بدايات علم النفس السياسي في الظهور خلال الفترة بين الحربين العالميتين الأولي والثانية، ولقد ظهرت أول علاقة بين علم النفس والسياسة عام ١٩٢٠ بالولايات المتحدة الأمريكية علي يد هارولد لاسويل H. Lasswell الذي يعتبر المؤسس الحقيقي لعلم النفس السياسي باعتباره علماً أكاديمياً، حيث تناول هذا العلم العمليات النفسية والاجتماعية وعلاقتها بالسلوك السياسي، ولكنه لم يهتم بدراسة الظواهر السياسية وأثرها علي الجوانب النفسية للفرد، في حين يري "مورتون ديوتش" أن مجال علم النفس السياسي هو دراسة التفاعل بين العمليات السياسية والعمليات النفسية، أي تأثير العمليات السياسية علي العمليات النفسية وتأثير العمليات النفسية علي العمليات السياسية (الشريف، ١٩٨٤: ٤).

ومن ثم، أصبح علم النفس السياسي محط أنظار الأكاديميين في مختلف التخصصات في علم النفس الاجتماعي، وعلم النفس الإكلينيكي، والطب النفسي، إلي جانب أصحاب علم الاجتماع ورجال القانون والتربية، وبدأت البحوث و الدراسات العربية التي تتناول تجربة الشعوب العربية مع الاستعمار وأثرها علي سمات شخصيته وطرق محاولته للتكيف مع الواقع الذي يعيش فيه، وكان لهذه السمات الشخصية انعكاساتها علي الثقافة السياسية للشخصية العربية والتي ارتبطت بالمعرفة السياسية، والاهتمام السياسي، والنشاط السياسي، والمشاركة السياسية. وقد يشير لفظ المشاركة إلي الربط بين الفردي والكلي، ولكن عندما يتم ربط المشاركة بالسياسة فإنه يتبين أن الفرد له نصيب في الشأن السياسي، وأن يشارك الفرد سياسياً يعني ذلك أنه يلعب دوراً في الحياة السياسية، لأن المشاركة عمل إيجابي والمشاركة السياسية تفترض وجود جماعة تكون سياستها وما يصدر عنها من قرارات عامة حصيلة إسهامات أفرادها.

ويمكن القول بأن كل نظام سياسي يسعي إلي دمج أفراد المجتمع ضمن لوائه وربطهم به قسراً أو قناعةً، وكلما حدث الدمج كلما كان هذا مؤشراً علي استقرار النظام، فالمشاركة السياسية هي ميكانزم عمل النظام السياسي الديمقراطي لإضفاء طابع الشرعية عليه، وللتعرف علي آراء ومطالب الجمهور لأخذها بعين الاعتبار عند صياغته لقراراته، وهي أداة بيد الجمهور لضمان تحقيق مطالبها وذلك لأنها تعمل علي التأثير علي القرارات السياسية (أبراش، ١٩٩٨: ٢٣٧). كما أن المشاركة

السياسية لا تعني مشاركة كل المواطنين في كل الأنشطة والمجالات السياسية المختلفة وفي كل الأوقات، بقدر ما تعني مشاركة أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع في أكبر عدد ممكن من الأنشطة والمجالات بالقدر الذي تسمح به استعدادات وقدرات وميول الأفراد (عتران، ١٩٩١: ٢).

وتقتصر عملية المشاركة السياسية علي التصويت في الانتخابات، والاستفتاءات، أو المشاركة في الأحزاب السياسية، والمشاركة في عملية صنع القرار في مراحله المختلفة، وأيضاً المشاركة في الجمعيات والنقابات، والمؤسسات علي اختلافها، وكذلك المشاركة في الأنشطة العفوية أو غير المنظمة كالمظاهرات والإضرابات والعنف السياسي، وبالتالي تعددت التعريفات للمشاركة السياسية فعرّفها البعض بأنها ممارسة الحق الديمقراطي ممارسة فعلية بعيداً عن عوامل الضغط والإجبار، إذ يجب أن تظل في إطار ديمقراطي يتسق معه إطار الشعور بالمسؤولية الاجتماعية تجاه الأهداف المجتمعية العامة، وفي إطار الشعور بحرية التعبير عن الرأي وحرية الفكر (جمعه، ١٩٨٤: ٣١). كما أن المشاركة السياسية يمكن أن تكون نشاطاً إرادياً أو سلوكاً تطوعياً، غير أنها تختلف عن أنواع كثيرة من السلوك التطوعي مثل دفع الضرائب والخدمة في الجيش ..الخ، لأن هذه النشاطات ليس لها الأهداف التي تسعي لها المشاركة (غيث وآخرون، ١٩٨٢: ١٠٧). كما تعني المشاركة السياسية العملية التي يلعب الفرد من خلالها دوراً في الحياة السياسية لمجتمعه، وتكون لديه الفرصة لأن يسهم في مناقشة الأهداف العامة لذلك المجتمع، وتحديد أفضل الوسائل لإنجازها، وقد تتم هذه المشاركة من خلال أنشطة سياسية مباشرة أو غير مباشرة (عليوة ومحمود، ٢٠٠٠: ١٧). وإلى جانب هذا، عرّف الجوهري (٢٠٠١: ٣٢٣) المشاركة السياسية بأنها العملية التي من خلالها يلعب الفرد دوراً في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه، وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع، وكذا أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز تلك الأهداف. وعرّف العزي (١٩٨٧: ١٥٧) المشاركة السياسية بأنها مشاركة الفرد في الشؤون السياسية يعبر عنها باختياراته لمجموعة من المواضيع التي تمس من بعيد أو من قريب مصالحه الخاصة والتي من بينها اختياره لحكامه أو تصويته علي مشروع ما، فالفرد من خلال مشاركته السياسية يترجم حريته إلي واقع مادي باختيار من يمثله أو بالبت في قضية تمس الصالح العام.

كما تمثل المشاركة السياسية سلوكاً اجتماعياً يعتمد علي جهود تطوعية ونشاطات إرادية يقوم بها أفراد المجتمع بغية تحقيق أهداف عامة ومشروعة، ويكتسب هذا السلوك التطوعي بناءً محدداً، حيث تختلف درجات المشاركة وتتباين صورها ويتحقق طابعها الدينامي كعملية اجتماعية مستمرة (غيث وآخرون، ١٩٨٢: ٥٢١). وعرف هنتجتون Huntigton ونيلسون Nelson المشاركة السياسية بأنها النشاط الذي يقوم به مواطنون معينون بقصد التأثير علي عملية صنع القرار الحكومي (الغزالي، ١٩٨٧: ٢٣٨). كما تم تعريفها بأنها كل عمل إرادي ناجح أو فاشل، منظم أو غير منظم، مرحلي أو مستمر يفترض اللجوء إلي وسائل شرعية أو غير شرعية، بهدف التأثير علي اختيارات سياسية أو إدارة الشؤون العامة أو اختيار الحكام وعلي كل المستويات الحكومية، محلية أو وطنية (Weiner & Huntington 1987: 164). وعرّفت الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية المشاركة السياسية بأنها تلك الأنشطة الإرادية التي يقوم بها أفراد مجتمع معين بغية اختيار حكامهم، والمساهمة في صنع السياسة العامة سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر (McCllosky, H., 1968: 253).

يتضح مما سبق بأن المشاركة السياسية هي عبارة عن الأنشطة الإرادية التي يقوم بها المواطنون للتأثير بشكل مباشر أو غير مباشر علي الحياة الاجتماعية والسياسية، لذا فالمشاركة السياسية نشاط وليست اعتقاد فقط، لأن شعور الفرد وقناعته بأن المشاركة في الانتخابات هي واجب وطني دون أن يجسد ذلك بالمشاركة في عملية التصويت والاقتراع لا تعتبر مشاركة في الحياة السياسية، كما أنها تعبر عن الدور الذي يقوم به الفرد في الحياة السياسية، فضلاً عن أنها عملية مكتسبة يتعلمها الشخص من خلال تفاعله مع المجتمع، فالمشاركة السياسية ليست تصرفاً فردياً عفوياً وإنما هي علاقة تفاعل بين المواطن من جهة وبين النظام السياسي من جهة أخري، كما أن المشاركة السياسية تأتي كتعبير عن قناعة وإيمان من المواطنين بأنهم جزء من النظام السياسي لهم مصلحة مباشرة في دعمه أو معارضته، كما أنها ليست فعلاً مادياً فقط وإنما هي قيم وعواطف وشعور بالانتماء، والإرادة في التغيير، وإحساس من المشارك بأنه جزء من الوطن وأن للمشاركة حقاً من حقوقه السياسية، وعن طريقها يستطيع الفرد التغيير في سياسة الدولة وتوجهاتها العامة، كما أنها تعتبر نوع من أنواع التفريغ الانفعالي للشحنات النفسية والعاطفية والسلوكية في الأمور السياسية من خلال الممارسة الفعلية التي تشعرهم بالطمأنينة وبالقدرة علي التأثير علي مجريات الحياة السياسية، وعن طريقها يتوصل الأفراد إلي تحقيق مطالبهم السياسية والاجتماعية.

مستويات المشاركة السياسية:

تختلف المشاركة السياسية ما بين المجتمعات، وداخل المجتمع الواحد ومن زمن إلي آخر ومن نظام حكم إلي آخر، فالمشاركة قد تصل إلي مرحلة تولي المناصب السياسية العليا، وقد تقتصر علي الإدلاء بالصوت الانتخابي، في حين يلاحظ وبشكل عام علي أن الرجال يشاركون أكثر من النساء، وهذا يعود إلي عدد من الاعتبارات النفسية والاجتماعية التي لها دورها في تحديد المشاركة السياسية. وهناك أشكال إيجابية للمشاركة السياسية متمثلة بالفعل Action والتطوع Voluntary والاختيار Choice، وأن الفعل الذي يؤديه الفرد يشتمل علي أنواع متعددة من السلوك السياسي (السيد، ١٩٩٤: ٣٢).

ويمكن تصنيف هذه الأفعال إلي أفعال تتفق مع القواعد المقررة Conventional وأفعال لا تتفق مع القواعد المقررة Unconventional، ويري آخرون أن للمشاركة السياسية تتخذ أشكالاً مختلفة وفقاً لنمط النسق السياسي، فكل نسق يتضمن العديد من الأدوار التي يؤديها الأفراد داخل النسق، فمنهم من يتوقف دوره علي الإدلاء بصوته، ومنهم السياسي المحترف، ومنهم أعضاء في الأحزاب ولهم نشاطات كثيرة، والعلاقة بينهم علاقة تنظيمية قائمة علي أساس النظام الهرمي في شغل الأدوار حيث يبدأ تدرج المشاركة السياسية من الأعلى شاغلي المناصب السياسية أو الإدارية، المتطلعين إلي المناصب السياسية أو الإدارية، الأعضاء النشيطين في التنظيم السياسي، الأعضاء غير الفعالين في التنظيم السياسي، الأعضاء النشيطين علي هامش التنظيم السياسي، المشاركين في المؤتمرات العامة، المشاركين في المناقشات السياسية غير الرسمية، العاملون علي تحقيق المصلحة العامة في السياسة، المصوتون، واللامبالون ومن ثم فالعلاقة بين الأفراد هنا تحدد وفقاً لشكل ومدي المشاركة، أي الدور الذي يقوم به المشارك (Rush & Althoff, 1971; 76).

وقد حدد دويتش Deutch (١٩٦١: ٤٩٥) ثلاث مستويات للمشاركة السياسية كالتالي:

أ - **المستوي الأول:** وهو الأعلى وهم الناشطين في العمل السياسي، وقد وضع "دوتش" ستة

شروط رأي أن توفر ثلاثة منها في شخص ما يجعله منتمياً إلي هذه الفئة والشروط هي:

١- عضوية منظمة سياسية.
٢- التبرع لمنظمة سياسية أو لمرشح في الانتخابات العامة.
٣- حضور اجتماعات سياسية بشكل دوري.
٤- المشاركة في الحملات الانتخابية.
٥- توجيه رسائل بشأن قضايا سياسية للسلطة التنفيذية أو النيابية أو للصحافة.
٦- الحديث في السياسة مع أشخاص خارج نطاق الدائرة الضيقة المحيطة بالفرد.

ب- **المستوي الثاني:** ويشمل المهتمون بالنشاط السياسي، وأهمهم الذين يدلون بأصواتهم في الانتخابات ويتابعون بشكل عام ما يحدث في الساحة السياسية.

ج- **المستوي الثالث:** ويشمل الذين يشاركون بشكل موسمي في العمل السياسي، أو يشاركون اضطرارياً في أوقات الأزمات وعندما تكون مصالحهم مهددة.

في حين أن هناك أشكال سلبية للمشاركة السياسية ناتجة عن الاغتراب السياسي Political Alienation أو لعدم الثقة في القيادات السياسية، أو لعدم وفاء النسق لحاجاتهم الضرورية، أو لغموض أهداف النسق السياسي، أو انعدام قدرة الفرد علي تحمل المسؤولية الشخصية، أو لشعوره بالخوف وعدم الأمن (سعد، ١٩٨٧: ٢٠٤).

وتعد المشاركة السياسية في العالم الثالث هي عبارة عن علاقة السيد-التابع Patron-Client Relationship حيث يقدم الأشخاص ذوو المكانة المنخفضة دعمهم السياسي للسادة (أصحاب الأعمال، الرؤساء، القادة الدينيين...الخ) وذلك في مقابل نوع من المجاملة، وهذه المجاملات قد تتضمن الوعد بالحصول علي عمل أو بعض المزايا، وهذا النمط من المشاركة هو مقايضة شخصية بين أفراد ذوي موارد شديدة التفاوت والاختلاف، وهذا النمط من المشاركة أطلق عليه مفهوم (المشاركة التأييدية) وهي التي يشارك بها المواطنون باستمرار لتقديم الدعم والتأييد للنظام بطريق أو بآخر، وهو ما تعنيه المشاركة في كثير من المجتمعات النامية حيث يتجه الاهتمام إلي التعبئة السياسية للمواطنين للتأييد، أما المشاركة الديمقراطية التي يجب أن تكون موضع الاهتمام فهي لا تتضمن اهتماماً قومياً موحداً، ولكنها جزء من عملية يتم بها خلق الاهتمام أو الاهتمامات الوطنية (عبد الوهاب، ١٩٩٩: ٢٣).

إضافة إلى هذا، فإن المشاركة السياسية تعبيراً عن حرية الفرد في التعبير عن رأيه بصراحة وهي حق من حقوقه، إلا أن بعض الأفراد لا يمارسون هذا الحق ولا يهتمون بالحياة السياسية العامة، ولا يتابعون أخبارها، بل ويتهربون من كل أمر له علاقة بالسياسة، ولعل ذلك يعود إلي عدة أسباب ذكرها كل من لبيب (١٩٩٢: ٣٤٠)، و أبراش (١٩٩٨: ٢٤٦)، و عتران (١٩٩١: ١٦١) وهي:

١- الخوف من السياسة والسلطة وتبعاتها، وهو أمر ناتج عن واقعة تعرض الفرد فيها للضرر لأسباب سياسية، أو ناتج عن ضعف شخصيته وإحساسه بعدم قدرته علي تحمل المسؤولية ولو علي مستوي إبداء الرأي.
٢- التأثر بالتنشئة السياسية التي تلقاها الفرد وعززت لديه الابتعاد عن السياسة وهمومها، وترك الأمور السياسية لأهلها.

٣- الإحساس بعدم جدوى وعبثية المشاركة السياسية، وخاصة في البلاد التي تسود فيها الديمقراطية الشكلية والانتخابات غير النزيهة، فيشعر المواطنون أن النتائج محددة مسبقاً، وأن الانتخابات ما هي إلا لعبة لإضفاء الشرعية على الوضع القائم، وأن الأحزاب السياسية هي جزء من هذه اللعبة السياسية، وأن نتائج الانتخابات ليست هي النتائج المعلن عنها رسمياً.

٤- عدم دراية الفرد بما يجري حوله وجهله بالحياة السياسية، وعدم قدرته على المفاضلة بين البرامج السياسية المتصارعة، أو معرفة أسباب الصراعات السياسية الدائرة، يولد لديه إحساس بأنه لا دور له في الحياة السياسية وعليه توفير جهده لأمور أخري.

٥- ضعف الحس الوطني وغياب الإحساس بالمسؤولية لدي شرائح من المجتمع وخصوصاً الشرائح العليا المترفة، الأمر الذي يولد لديهم نوعاً من الاستهتار بالسياسة ككل، لأنهم يعتقدون أن السياسة والمشاركة السياسية ما هي إلا ملهاة للفقراء وممن ينتمون إلي الطبقة الوسطي، الساعين إلي السلطة والثروة وتحسين ظروف حياتهم، أما هم فمكتفون مادياً ولا يعنيهم من يحكم ومن ينجح في الانتخابات، وهؤلاء المرفهون لا يهتمون بالمشاركة السياسية إلا إذا شعروا أن مصالحهم مهددة بشكل مباشر.

دوافع المشاركة السياسية:

هناك أسباب تدفع الفرد للمشاركة السياسية فالفرد السياسي هو إنسان عاقل، ولا يمارس سلوكاً اجتماعياً أو سياسياً إلا إذا كان يعرف أن هناك فائدة أو مصلحة شخصية أو عامة، مادية أو معنوية، عاجلة أو مؤجلة، تحفزه علي المشاركة، ولعل من أهم الأسباب التي تدفع الفرد للمشاركة السياسية كما ذكرها أبراش (١٩٩٨: ٢٤٨-٢٤٩) ما يلي:

١- الدوافع النفسية حيث يسعي المشارك سياسياً لإثبات وجوده، وتأكيد ذاته كإنسان حر الإرادة قادر علي اتخاذ موقف في موضوع سياسي له أهميته، فتأتي المشاركة السياسية لتمنحه نوعاً من الثقة بالنفس والطمأنينة.

٢- التعبير عن الوعي السياسي حيث الكثير من المشاركين السياسيين يتعاملون مع المشاركة كنوع من الواجب الوطني والمسؤولية الاجتماعية فلا يجب علي المواطن الحقيقي أن يتقاعس عن القيام بها.

٣- المشاركة السياسية خوفاً من السلطة وهذا يوجد في دول العالم الثالث وخصوصاً لدي الشرائح التقليدية والأمية، فأفراد هذه الجماعات يرون أن التصويت في الانتخابات أو غيرها أموراً سلطوية وأوامر صادرة من أعلي فما عليهم سوي الخضوع لها، ويعتقدون أن الاستنكاف عن المشاركة بمثابة تحد للسلطة وموقف معاد لها، وأن السلطة ستعلم بأمرهم ويمكنها أن تعاقبهم، وبالتالي فهم يسارعون للمشاركة بدافع الخوف.

٤- المشاركة السياسية طلباً لمنصب أو لموقع وظيفي أفضل، فالعديد من الشباب يجدوا في السلطة ومؤسساتها مواقع للعمل المريح أو المربح ويجدوا فيها ما يتناسب مع طموحاتهم، فينخرطوا في العمل السياسي بحماسة حتى يتمكنوا من تحقيق طموحاتهم، إما بالوصول إلي البرلمان أو قيادة حزب من الأحزاب أو حتى الوصول إلي الوزارة.

كما يعتبر الالتزام السياسي من الدوافع الهامة في المشاركة السياسية، حيث يشعر الفرد بأن المشاركة واجب وطني مما يؤدي إلي أفعال سياسية إيجابية، كما يحدث في أوقات الحروب أو عندما يمر المجتمع بأزمة تمس كيانه، فتكون المشاركة السياسية أقوي ما تكون انطلاقاً من شعورهم بالالتزام نحو الوطن، كما أن الوسط الاجتماعي للفرد من العوامل التي قد تدفع أو تثبط من نشاط الفرد في عملية المشاركة السياسية، فالمجتمعات الثورية تعتبر بيئة صالحة لتنمية المشاركة السياسية، كما تعتبر الخصائص الاجتماعية للفرد كالمكانة الاقتصادية والاجتماعية والجنس والسن والمنطقة التي يقطنها والتنظيمات التي ينضم إليها لها تأثيراً كبيراً علي مشاركته السياسية (سعد، ١٩٨٧: ٢١٢).

كما حدد الجوهري (١٩٨٤: ٩٨) دوافع المشاركة السياسية والاجتماعية بأنها: العمل من أجل الصالح العام، حب العمل مع الآخرين، الرغبة في كسب شعبية بين المواطنين، الحصول علي مركز في الهيئات والجمعيات أو الحزب، كسب تقدير واحترام المواطنين، المصالح المادية، دوافع ذاتية للمشاركة.

وإلى جانب هذا، قسم "فيليب برو" دوافع المشاركة السياسية إلي ثلاثة مستويات كما ذكرها العزي (١٩٨٧: ١٧٢) وهي:

١- رغبة الفرد في الانتماء إلي مجموعة ويشعر الفرد بهذا الارتباط عندما يتخيل أن صوته في الانتخابات قد انضم إلي أصوات الملايين من الناس لتحدث تأثيراً معيناً.
٢- رغبة الفرد في المشاركة والتي تظهر من خلال بحثه عن الحماية ضد ظروف الحياة وأزماتها.
٣- رغبة الفرد في المشاركة للتحرر من مشاعره العدوانية المكبوتة.

المشاركة السياسية للمرأة

تعد مشاركة المرأة في الحياة السياسية من القضايا التي حملت العديد من الاتجاهات الاجتماعية المستمدة من العادات والتقاليد والنسق القيمي السائد في المجتمع، لذا فهناك عدة اتجاهات حول مشاركة المرأة السياسية وهي كالتالي:

١- الاتجاه التقليدي

وهو يمثل الاتجاه المحافظ في النظر إلي المرأة ككائن ضعيف من الناحية الجسمية، وقاصر من الناحية العقلية، وهذا الضعف هو ضعف جوهري وليس ضعفاً عرضياً، وبالتالي يتحدد دورها الاجتماعي في عمليتي الزواج بمفهومه الخضوعي، وإعادة إنتاج النوع البشري (الأمومة) بمفهومها التوالدي الرعوي، وفي ظل هذا الاتجاه في تأسيسه النظري لمسألة المرأة والمؤسس علي الرؤية لموقع المرأة ومكانتها وفعاليتها الاقتصادية والاجتماعية والفكرية، يجري سلخ المرأة عن المجتمع، كما يجري سلخ المجتمع عن واقعه العيني القائم وعن سياقه التاريخي (أبو خالد، ١٩٩٩: ٢٠٩).

٢- الاتجاه المتحرر نسبياً

وهذا الاتجاه يمثل فكرة الغالبية من الرجال والنساء، وهو الذي يتسم بالنظرة المتحررة نسبياً، ولكنه لا يتحمس لمشاركة المرأة في العمل السياسي، فأصحاب هذا الاتجاه يعترفون بحق المرأة في العمل في نطاق وظائف معينة تتسجم وطبيعة المرأة مثل التدريس والتمريض وغيره (عزام، ١٩٩٩: ٦١).

٣- الاتجاه المتحرر المنفتح

يساوي هذا الاتجاه بين الحقوق والواجبات بين المرأة والرجل في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويري أصحاب هذا الاتجاه أن المرأة إنسان قادر علي العمل والإبداع وتحمل المسؤولية وممارسة مسؤولياتها دون أن يشكل ذلك تهديداً للرجل، وأن تخلف المجتمع يعود لاتعدام حرية المرأة وجهلها، ولا مجال لتقدم المجتمع وتجاوز ذلك التخلف إلا بقيام المرأة بدورها كاملاً، وفتح الأبواب أمام المرأة في التعليم والتدريب والعمل (الساعاتي، ١٩٩٩: ٢٤٢).

والمتتبع لنتائج الدراسات التي أجريت حول مشاركة المرأة السياسية تبين وبإجماع عالمي علي أن الذكور أكثر مشاركة ونشاطاً وسيطرة وعدوانية وأقل مسؤولية وأقل قدرة في التعبير عن ذواتهم من الإناث، وقد فسر بوث Booth (١٩٧٢: ١٨٣) هذه الفروق بين الذكور والإناث في مستوي المشاركة السياسية بالعوامل البيولوجية والثقافية، حيث افترض أن الفروق يمكن أن تكون راجعة بجذورها إلي العامل البيولوجي، أما التفسيرات غير البيولوجية للفروق في المشاركة بين الجنسين فهي تركز علي التنشئة الاجتماعية، فالإناث يتعلمن أن يسلكن بشكل أموي تجاه أزواجهن وآبائهن، وبالتالي فإنهن يكن أكثر خضوعاً وانصياعاً وبالتالي فهن أكثر سلبية وأقل مشاركة. وأما مشاركة المرأة العربية في الحياة السياسية فهي لا زالت محدودة، وذلك لأن عالم السياسة ما زال يقتصر علي الرجل فقط والمرأة تتميز بسلبيتها وتبعيتها، وقد أرجع العزي (١٩٨٧: ٩٣) غياب مشاركة المرأة في الحياة السياسية إلي عدة أسباب منها:

١- اصطدام المرأة بالإدارة السيئة لأجهزة السياسة المسيطر عليها الرجال.
٢- الأرضية الشعبية التي تجند المرشحون المفضلون وهي تستبعد النساء بشكل أساسي.
٣- تواجه النساء مصاعب الارتباط السياسي بشكل خاص، لأن التقسيم التقليدي لأدوار كل جنس يؤكد علي أن وظيفة النساء هي البيت.
٤- يكون للنساء رغبة أقل من الرجال في الارتباط بالمسرح السياسي، لأن التعويض المعروض يبدو لهن أقل جاذبية.

معوقات المشاركة السياسية للمرأة

مازالت المرأة العربية تعاني الكثير من التجاوزات للمعايير الموضوعية في الاختيار للمناصب القيادية، وتمييزاً واضحاً ضد المرأة في توليها للمناصب القيادية، ومن ثم مشاركتها في عملية صنع القرار، فمازال تمثيل المرأة ناقصاً في معظم مستويات صنع القرار، ولعل هذا يعود إلي أنماط العمل التقليدية للعديد من الأحزاب السياسية والهياكل الحكومية، والتي تمثل عقبات تحول دون مشاركة المرأة في الحياة العامة، بالإضافة إلي المسؤوليات الملقاة علي كاهل المرأة من تربية الأبناء ورعاية الزوج والأسرة، وكذلك النظرة الدونية للمرأة والشك في قدراتها العقلية، ولعل من أبرز معوقات المشاركة السياسية للمرأة ما يلي:

أولاً: المعوقات السياسية

يري الخويت وسعيد (٢٠٠٢: ٢٨٣) أن محدودية المشاركة السياسية للمرأة تعود إلي ضعف الثقة بين السلطة والأفراد، نتيجة عوامل عديدة مثل الوعود الكثيرة التي لا تستطيع السلطة الحاكمة أحياناً الوفاء بها، مثل عدم مصارحة المواطنين بالحقائق، والتراخي في تنفيذ المشروعات.

إلا أن هناك من يري أن غياب دافعية المرأة للمشاركة السياسية قد يساعد علي ظهور اللامبالاة السياسية، فقد تشعر المرأة بأن العمل السياسي لا يجذبها، وبالتالي تتخلي عن ممارسة أي نشاط يتصل بالسياسة، وربما تحدث اللامبالاة نتيجة لغموض أهداف النسق السياسي، أو لانعدام قدرتها علي تحمل المسؤولية، أو لشعورها بالخوف وعدم الأمن أو لعدم تلبية النسق السياسي لحاجاتها الضرورية علي الأقل، أو أن النشاط السياسي قد يؤثر علي مكانتها الاجتماعية، وبالتالي تري أن اللامبالاة أكثر ملائمة لها (سعد، ١٩٨٧: ٦٢).

ثانياً: المعوقات الثقافية

إن الثقافة حاجة أساسية للفرد فهي التي تساعد المرأة في فهم ومعرفة حقوقها السياسية، وبما يجري حولها من أحداث، حيث أن هناك الكثير من النساء في المجتمع الفلسطيني تفتقر إلي هذا الجانب الذي يساعدها في معرفة حقوقها وواجباتها تجاه دينها ووطنها ومجتمعها، وبالتالي يؤثر ذلك علي حجم مشاركتها في الحياة السياسية، ولعل من أبرز المعوقات الثقافية للمرأة العربية المعاصرة كما ذكرها عصفور (٢٠٠٠: ١٠-١١) ما يلي:

١- الميراث الثقافي التقليدي الجامد الذي ما زال مهيمناً علي الفكر وفاعلاً في الوعي التقليدي الجمعي علي أكثر من مستوي هذا الوعي التقليدي يقف ضد تقدم المرأة.
٢- التمييز بين الرجل والمرأة وما تعيد الثقافة السائدة إنتاجه من موروث اجتماعي يميز بين الرجل والمرأة ويمنحه من الحقوق ما لا يمنحها.
٣- غياب الحرية السياسية الأمر الذي ينعكس به القمع علي المجتمع كله.
٤- تصاعد القوي الاجتماعية الضاغطة التي تناهض كل ممارسة سياسية أو اجتماعية خلاقة للمرأة.

ثالثاً: المعوقات الاقتصادية

إن المشاركة السياسية للمرأة تتأثر بالمستوي المعيشي ومستوي دخل الأسرة، الأمر الذي تتحمل المرأة عبء التكيف معه، حيث يكون الفقر والانشغال بمطالب الحياة اليومية عائقاً أمام مشاركة المرأة والرجل علي حد سواء. وقد بينت جمعه (٢٠٠٠: ١٠٨) أن العامل الاقتصادي يشكل ٣٣% كسبب لعزوف المرأة عن المشاركة السياسية، حيث تصل نسبة الأسر التي تعولها المرأة إلي حوالي ٢٥%. وحتى ينجح المجتمع في تحقيق أهدافه لا بد من إشراك المرأة في الحياة السياسية مشاركة فاعلة في كافة المجالات حتى تتمكن المرأة من استثمار طاقاتها في عملية الإصلاح والتغيير.

رابعاً: المعوقات الاجتماعية

لقد أدي وجود بعض العادات والتقاليد المتعلقة بالمرأة إلي تكوين مجموعة من الأحكام والأفكار الجامدة، التي تشكل إرثاً ثقيلاً مجحفاً بحقها، باعتبار المرأة سريعة الانفعال، عاجزة عن ممارسة السلطة باعتدال، غير واثقة بحكمها ورأيها. فأحياناً تتعارض طبيعة المناصب التي تتقلدها المرأة كمديرة أو وزيرة ...الخ والتي تتطلب منها درجة من الحزم والصرامة في التعامل مع نظرة المجتمع، لما يجب أن تتحلي به المرأة من صفات مثل الرقة والضعف والاستكانة، الأمر الذي ينتهي في كثير من الأحيان إلي اتهام المرأة بأنها تخلت عن طبيعتها كامرأة وتبنت أسلوباً ارتجالياً في الإدارة (جمعة، ٢٠٠٠: ٩٠).

وعلي الرغم من التغيير الذي طرأ علي شكل الأسرة العربية إلا أنه لم يكن تغييراً عميقاً في المضمون، إنما هو أقرب إلي التغيير الشكلي مع استمرار بقايا ثقافة وتقاليد الأسرة التقليدية التي دعمت سيطرة الرجل علي المرأة وامتلاكه للحياة العامة، فعانت المرأة فقدان الوعي والحرية بمضمونها الاجتماعي والثقافي داخل الأسرة وخارجها في إطار المجتمع الذي تعيش فيه، فحافظت الأسرة علي السلطة الأبوية المتمثلة في تقييد الحرية والخوف من الحوار وإبداء الرأي، فأصبح انقياد المرأة للرجل أساسياً في اتخاذ القرارات التي تتعلق بمصيرها، فغلب عليها الشعور بالانتماء للأسرة علي الشعور بالانتماء للمجتمع الذي تعيش فيه (الرحموني، ١٩٩٩: ١٢٣).

كما أن المرأة العربية ما زالت تعاني من وجود مانع يحول دون قدرتها علي الموائمة بين حياتها الخاصة ومساهمتها في الحياة العامة، حيث أنه يطلب من المرأة إثبات جدارتها في كل عمل تنجزه، حتى تكتسب اعتراف الآخرين بدورها في المجتمع علي خلاف الرجل، فالمرأة علي الرغم من خروجها إلي العمل بميادينه المختلفة وإثبات ذاتها في الكثير من الأعمال، إلا أنها ما زالت تتحمل الأعمال المنزلية وتربية الأبناء بشكل كبير، فالمرأة تقوم بدور مزدوج مما يعيق مشاركتها في الحياة السياسية، فهناك من يعتقد بأن مشاركة المرأة ومساهمتها ارتبطت بحدث أو ظرف موضوعي مرحلي مر به المجتمع، وتنتهي مشاركتها بانتهاء الحدث وإن استمرت المشاركة تكون مشاركة مظهرية كمية مفرغة من المضمون الحقيقي ولا تعبر عن مصالح مجتمعها ولا مصالح المرأة نفسها.

وبالتالي حتى تتحقق المشاركة السياسية لا بد من توفر العناصر التالية كما ذكرها موسي (٢٠٠١: ١٨-١٩) وهي:

١- المساواة والتي تعني تساوي جميع المواطنين في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية ولكي تتحقق المساواة يجب أن يتوفر شرطان هما:

أ - غياب جميع الامتيازات السياسية التي قد تعطي الفرصة لبعض الأفراد للتمتع ببعض الحقوق علي حساب البعض الآخر.

ب- إتاحة الفرصة لكل مواطن أن يشارك في خدمة مجتمعه حسب قدرته وموقعه في هذا المجتمع.

٢- سيادة الشعب بحيث يستطيع أن يعبر عن رأيه بوسائل متعددة مثل الاستفتاء العام والتمثيل البرلماني أو النيابي والانتخابات والأحزاب، فكل هذه صور يمكن للشعب أن يلعب من خلالها دوراً فعالاً في التأثير علي الحكومة وعلي ما تتخذه من قرارات بل يمكن من خلال هذه الوسائل أن يختار الشعب الحكومة ذاتها.

٣- احترام الحياة الإنسانية حيث يجب أن يسود التسامح في المجتمع، وقد بدأت الفكرة بالتسامح الديني، ثم امتدت إلي مجال السياسة فأصبح التسامح السياسي يعني احترام حقوق الفرد وآرائه السياسية.

٤- حكم القانون ويعني تساوي الجميع سواءً حكاماً أو محكومين أمام القانون وأنه يجب أن يخضع الجميع لسيطرة القانون.

٥- احترام الحريات الفردية كحرية الفرد في التعبير عن آرائه السياسية.

وعلي الرغم من سيطرة الأنماط الرجولية إلا أن دور المرأة ظهر بارزاً زمن الرسول ﷺ والخلفاء الراشدين، وقد عرض دور المرأة السياسي في عهد الرسول ﷺ ومن ثم دور المرأة الفلسطينية في مرحلة النضال والمقاومة كما يلي:

أولاً: دور المرأة السياسي في عهد النبي(ﷺ)

لقد أدت المرأة في عهد النبي(ﷺ) دوراً جهادياً عظيماً، فقد كانت السيدة خديجة (رضي الله عنها) أول خلق الله تعالي أسلم بإجماع المسلمين فلم يتقدمها رجل أو امرأة، وكان موقفها أشرف موقف لامرأة في الأولين والآخرين طمأنته حين قلق، وأرضته حين جهد، وذكرته بما فيه من فضائل وأكدت له أن الأبرار أمثاله لا يخذلون أبداً، كما أنها تتمتع بالسمات الشخصية التي تؤهلها للعمل في الجانب السياسي حيث كانت علي درجة عالية من الوعي بما يجري حولها من أمور وقضايا (أي تتمتع بالمعرفة السياسية) وهي جانب مهم من جوانب المشاركة السياسية فقد كانت تعرف بقرب مبعث نبي منتظر، فهذا الوعي أهلها لأن تحسن فهم ما ذكر لها الرسول (ﷺ) من أمر الوحي والرسالة، ومكنها من الثبات في هذا الظرف الذي كان من الطبيعي فيه أن يطيش عقل أيه امرأة أخري، لو جاءها زوجها بمثل هذا الخبر عن الوحي، وهذا يؤكد علي ضرورة تواصل المرأة مع المجتمع والاهتمام بشؤونه والإدراك لما يجري حولها من أحداث وقضايا، حتى تستطيع تكوين الوعي الذي يمكنها من الاختيار الراشد لوجهتها في الحياة.

إضافة إلى هذا، فقد كانت عقيدتها قوية اختبرتها بنفسها، فلم تكن تابعة أو مقلدة أو مأسورة بعظمة شخصية النبي (ﷺ) وكانت علي درجة عالية من الذكاء والفطنة، فقد كانت أول من استخدمت المنهج العقلاني في الإسلام هي امرأة ألا وهي السيدة خديجة (رضي الله عنها) حيث روي البيهقي وذكره ابن هشام أنها قالت لرسول الله (ﷺ): يا ابن عم تستطيع أن تخبرني بصاحبك هذا الذي يأتيك إذا جاءك؟ فقال: نعم، فبينما رسول الله (ﷺ) عندها جاءه جبريل فرآه الرسول (ﷺ) فقال: يا خديجة هذا جبريل! فقالت: أتراه الآن؟ قال: نعم، قالت: فاجلس إلي شقي الأيمن، فتحول فجلس، فقالت: أتراه الآن؟ قال: نعم، قالت: فتحول فاجلس في حجري، فتحول فجلس في حجرها، فقالت: أتراه الآن؟ قال: نعم، فتحسرت رأسها، فشالت خمارها ورسول الله (ﷺ) جالسٌ في حجرها فقالت: هل تراه الآن؟ قال: لا، قالت: ما هذا بشيطان، إنَّ هذا لملك يا ابن عم فاثبت وأبشر، ثم آمنت به وشهدت أن ما جاء به هو الحق (ابن هشام، ٢١٨هـ)، فهي أخذت بكل أسباب التحقق من صدق الدعوة فلم تكتف بالثقة التامة في شخصه (ﷺ)، ولا بالاختبار الذي فعلته في أمر الوحي، وإنما انطلقت إلي ورقة بن نوفل وأخبرته بما حدث للنبي (ﷺ) فقال لها لئن صدقتني يا خديجة فلقد جاءه الناموس الأكبر وإنه لنبي هذه الأمة، فقولي له أن يثبت، فرجعت إلي النبي (ﷺ) وأخبرته، فهنا قمة النشاط والمشاركة السياسية المتمثلة بأبعادها "النشاط، والاهتمام، والمعرفة" عندما كانت أول من آمنت به فكان لإيمانها القوي أثر عميق في تقويه معنوية الرسول (ﷺ).

وكذلك فاطمة بنت الخطاب التي كانت سبباً مهماً في إسلام عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) لأن أول باعث في إسلامه ما سمع في بيتها من القرآن، وهذا يدل علي عقلية المرأة في هذا العهد وأنها فهمت هذا الدين فهماً مسئولاً، ففهمت أنه كما هي مسئولة مسؤولية خاصة عن نفسها فيما يختص بدينها

وعقيدتها، فإنها مسئولة مسؤولية عامة فيما يختص بالدعوة إلي الدين، ومن ثم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهو جوهر المسؤوليات الأخرى فوعت ذلك ولم تلق حظها من تلك المسؤولية اعتماداً علي ظنها أنه شأنٌ خاص بالرجال، ولم تتعلل بأن الرجل أقدر منها، والدليل علي ذلك ما ذكره الطبري (٣١٠هـ) بأنه منذ اليوم الأول للجهر بالدعوة تساوي الرجل والمرأة في المسؤولية والجزاء، وذكر ابن كثير (٧٧٤هـ) أن أول شهيد كان في الإسلام أمّ عمّار "سمية بنت الخياط" عندما طعنها أبو جهل بحربة في قُبُلها، فلقد شاء القدر الإلهي لأول شهيد في الإسلام أن يكون لمرأة ليعد واحداً من أبلغ الأدلة علي ما كان يراد للمرأة المسلمة من القيام بالمسؤولية، وذكر ابن سعد (٢٣٠هـ) أن المرأة المسلمة كان لها دور بارز في الهجرة، فرقية بنت أبي بن هاشم التي شارفت علي المائة عام هي التي حذرت الرسول (ﷺ) مما يبيته له المشركون فتحول الرسول (ﷺ) عن فراشه وبات علي بن ابن طالب (ﷺ) في فراش النبي (ﷺ) هذه المرأة بذلت من الجهد والتدبير والحيلة حتى أنقذت حياة الرسول (ﷺ) ولم تؤمن علي نقل الخبر ابنها وهو من لحمة النبي وذوي صحبته وأخبرته هي بنفسها.

كما أن الحضور النسائي في عهد النبي (ﷺ) والتدريب علي العمل السياسي السري وفي واحدة من أدق أسرار الجماعة في مرحلة الدعوة سراً، فلقد علمت أم جميل بنت الخطاب بمكان رسول الله (ﷺ) في دار الأرقم حيث كان يلتقي الرجال والنساء فيها، وكان أمر هذه الدار من الأسرار العظيمة لدي جماعة المؤمنين رجالاً ونساءً، وقد ذكر ابن كثير (٧٧٤هـ) أن أبو بكر (ﷺ) لما خطب في مسجد قريش عند الكعبة .. قام إليه المشركون فضربوه ضرباً مبرحاً وحمل إلي بيته فلما أفاق قال: ما فعل رسول الله (ﷺ)، فقالت أمه: والله ما لي علمٌ بصاحبك، فقال: اذهبي إلي أم جميل بنت الخطاب فاسأليها عنه، فخرجت حتى جاءت أم جميل فقالت: إن أبا بكر يسألك عن محمد بن عبد الله، فقالت: ما أعرف أبا بكر ولا محمد بن عبد الله، وإن كنت تحبين أن تذهب معك، قالت: نعم، فمضت معها حتى وجدت أبا بكر صريعاً قد أشفي علي الموت، فدنت أم جميل وقالت: إن قوماً نالوا هذا منك لأهل فسق وكفر، وإني لأرجو أن ينتقم الله لك منهم، قال: فما فعل رسول الله (ﷺ)؟ قالت: هذه أمك تسمع، قال: فلا شيء عليك منها، قالت: سالمٌ صالح، قال: أين هو؟ قالت: في دار الأرقم ابن أبي الأرقم. إذاً فأبو بكر لم يكن يعرف مكان الرسول (ﷺ) وكانت من حافظت علي مكانه امرأة، كذلك فهذه المرأة قدرت المسؤولية تقديراً صحيحاً، فكانت تتمتع بالحرص والحذر البالغ علي حماية سر دار الأرقم فأنكرت معرفتها بأبي بكر وبمحمد (ﷺ) ومكان وجوده، فضلاً عن أن إحساسها بالمسؤولية لم يجعلها تستطيع أن تكتفي بالإنكار، وإنما حاولت إيجاد مخرج تعين به أبا بكر، وحتى لأبي بكر لم تخرج السر حتى اطمأنت تماماً أنه ليس عليها من أمه بأس.

وعليه، اتسمت حياة المرأة في عهد النبي (ﷺ) بالبطولة والمغامرة والإقدام والمخاطرة واقتحام الصعاب والاستعداد للتضحية بأثمن الأشياء منذ بداية الدعوة، وكذلك لم تغب الصحابيات عن هجرة النبي (ﷺ) وإنما كان حضورهنّ ظاهراً في كافة مراحلها ودقيق أدوارها، فعندما استقر الرسول (ﷺ) في الغار كانت أسماء بنت أبي بكر تأتيهما بالطعام، وقصتها في ذلك مشهورة حيث وردت في فتح الباري (١٩٩٧) أن أسماء قالت لما خرج الرسول (ﷺ) وأبو بكر أتانا نفر من قريش فيهم أبو جهل فخرجت إليهم فقالوا: أين أبوك يا ابنة أبي بكر، قلت: لا أدري! قالت: فرفع أبو جهل يده وكان فاحشاً

خبيثاً فلطم خدي لطمه طرح منها قرطي ثم انصرفوا، هذا الدور لأسماء إنما يدل علي شدة وعيها بما كان يجري في مكة وشدة اهتمامها بالدعوة ومتابعتها لأحداثها، كما أن أسماء هاجرت في أيام حملها الأخيرة بعبد الله بن الزبير، قالت: فخرجت وأنا مُتِم فأتيت المدينة فنزلت بقباء فولدته كما ذُكر ذلك في فتح الباري، وهكذا وطئت هجرة النبي (ﷺ) بيد المرأة، فلم تغب عن دور من أدوارها محذرة ومشيرة ومعينة بنفسها وأمينة علي سر الهجرة، وكذلك أحد العناصر الهامة في إيصال المؤن إلي رسول الله(ﷺ) وصحبه في الغار، ولم يتوقف دور المرأة السياسي عند هذا الحد وإنما تطلعت إلي ما هو أعلي من ذلك ألا وهو استشراف ميادين الجهاد والمقاومة، فنافست الرجل من أجل الحصول علي الأجر والثواب ولم يكن ذلك من أجل منفعة شخصية، حيث ذكر ابن حجر (١٩٩٥) رواية أسماء بنت يزيد المعروفة علي عهد النبي (ﷺ) بخطيبة النساء، والتي شهدت اليرموك وقتلت يومئذ تسعة من الروم بعمود فسطاسها، فقالت: بأبي أنت وأمي يا رسول الله، أنا وافدة النساء إليك، إنَّ الله بعثك إلي الرجال والنساء كافة، فآمنا بك وبإلهك، وإنَّا معشر النساء محصورات مقصورات قواعد بيوتكم، ومقضي شهواتكم، وحاملات أولادكم، وإنكم معشر الرجال فُضلتم علينا بالجمع والجماعات، وعيادة المرضي وشهود الجنائز، والحج بعد الحج، وأفضل من ذلك الجهاد في سبيل الله..أفلا نشارككم في هذا الأجر والخير؟ فالتفت النبي (ﷺ) إلي أصحابه بوجهه كله ثم قال: هل سمعتم مقالة امرأة قط أحسن من مسألتها في أمر دينها من هذه.

ولم يكن غياب شخص المرأة المسلمة عن معركة بدر الكبرى إلا لأسباب خاصة منها أن النفير للمعركة كان بغتةً، فلم يكن غيابها متعمداً ولا سياسة متعمدة، ولكنها شاركت بابنها وزوجها وأبيها وأخيها، حتى أنه اجتمع لإحداهنَّ وهي عفراء بنت عبيد بن ثعلبة سبعة أولاد شهدوا كلهم بدراً مع النبي (ﷺ) فاستشهد منهم اثنان، فلا يمكن اعتبار مثل هذه الصحابية غائبة عن هذه المعركة الكبرى، فكانت المرأة تربي أبناءها للجَنَّة وللجَنَّة فقط، فقد ذكر ابن حجر (١٩٩٥) أن الربيع بنت النضر لمَّا استشهد ابنها حارثة بن سراقة جاءت إلي النبي (ﷺ) فقالت: أخبرني عن حارثة فإن كان في الجَنَّة صبرت واحتسبت، وإن كان غير ذلك اجتهدت في البكاء، فقال (ﷺ): إنه أصاب الفردوس الأعلى.

وهكذا بدأ الدور الجهادي للمرأة المسلمة في عهد النبي (ﷺ) فكانت المرأة في جميع المعارك تشارك بكل الفعاليات الجهادية، تعد الطعام للجنود، وتسقي المجاهدين، وتمد المجاهدين بالسلاح وتناولهم السهام وتسوق الإبل خلال المعركة، وتحفظ ظهر المجاهدين، تداوي الجرحى، وتحمل جثث الشهداء للدفن، وتشارك في المعركة مشاركة الرجل إذا لزم الأمر، فتحمل السيف وترمي القوس، وتضرب بالخنجر والعمود وتصيب من الأعداء وتقتل منهم، وكان ذلك علي مرأى من رسول الله (ﷺ) وبمباركته وبدعائه للمرأة بالجهاد، بل والشهادة التي هي الثمرة العظمي، ولقد كان طلبهن من رسول الله (ﷺ) الدعاء لهنَّ بالجهاد والشهادة دليل علي صدقهنَّ في إعلاء كلمة الله حتى لو تطلب ذلك بذل النفس.

ثانياً: دور المرأة الفلسطينية في الجهاد والمقاومة

إنَّ دور المرأة الفلسطينية في الجهاد والمقاومة لا يقل عن دور سابقاتها من الصحابيات سواءً

في ميادين القتال والمقاومة أو في ميادين الاستشهاد أو في إعداد المجاهدين للجنّة، فقد عاشت المرأة الفلسطينية واقعاً سياسياً مختلفاً عن بقية البلاد العربية حيث أن تاريخ فلسطين مليء بالحروب والمعارك وحركات الاستعمار المتتالية، نظراً للأهمية الدينية والجغرافية والاقتصادية والاجتماعية التي تمتاز بها فلسطين، فالبيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للمجتمع الفلسطيني ساهمت بشكل كبير في تحديد مكانة ووضع المرأة الفلسطينية، ويعتبر المجتمع الفلسطيني مجتمعاً زراعياً غير أن ملكية الأراضي تتمركز في أيدي عائلات قليلة، مما أدي إلي تقسيم المجتمع الفلسطيني إلي ثلاث طبقات (الحضر، الفلاحين، البدو) فكانت الطبقة الدنيا تضم مع الفلاحين والبدو عدداً من الحرفيين الصغار والعمال الزراعيين، أما الطبقة العليا فكانت تضم كبار التجار والمُلاك، وهي الطبقة التي كانت تتحكم في الاقتصاد الفلسطيني ووضع السياسة العامة له، والتي كانت مؤهلة للسيطرة علي مقاليد الحكم، وكانت تحتل المراكز الرئيسية في قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية والهيمنة علي مؤسساتها (محافظة، ١٩٨١: ٢١).

كما استمر الوضع الاقتصادي في فلسطين علي ما هو عليه في عهد الانتداب البريطاني، بالإضافة إلي أن المستوي التعليمي في فلسطين بقي متدنياً، وكانت هناك بعض المحاولات من قبل الفئات المتعلمة لإنشاء المدارس الوطنية ومن أهمها (المدرسة الدستورية) والتي أدارها خليل السكاكيني، و (مدرسة روضة المعارف) التي أنشأها الشيخ محمد الصالح (الحوت، ١٩٨٦: ٩). وبعد الاحتلال الصهيوني لفلسطين بدأ المجتمع الفلسطيني يفقد موارده الطبيعية، نتيجة لسياسة الاستعمار في عملية مصادرة الأراضي واحتكار الصناعات اليدوية، وربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الصهيوني، فكان لا بد من استثمار الموارد البشرية الفلسطينية لرفع المستوي الاقتصادي والسياسي للمجتمع الفلسطيني، وبما أن نسبة النساء الفلسطينيات تمثل أكثر من نصف المجتمع الفلسطيني فهي بالتالي تمثل أكثر من نصف الموارد البشرية، ولكي يكون لهذه الثروة البشرية دورها الفعال فلا بد من دخولها معترك الحياة السياسية وذلك من خلال المشاركة في الانتخابات المحلية، وممارسة حقوقها السياسية التي دعا إليها التقرير الوطني الفلسطيني، وتأكيده علي تعزيز مشاركة المرأة في السلطة ومواقع صنع القرار والبحث عن آليات للتنسيق والعمل والمتابعة بين مؤسسات السلطة ومواقع اتخاذ القرار (التقرير الوطني الفلسطيني، ١٩٩٥).

كما أن التقسيم الذي فرضه الاحتلال علي الأراضي الفلسطينية ساهم في ظهور بعض الاختلافات بين المرأة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث أن المرأة في الضفة الغربية أوفر حظاً من المرأة في قطاع غزة في ممارستها لبعض الحقوق السياسية، وذلك وفقاً للمرسوم الدستوري الذي أصدرته الحكومة البريطانية لعام ١٩٢٢ الذي لم يتح للمرأة في غزة حق الانتخاب والترشيح أو تقلد الوظائف العامة بالمجالس وتم حصرها في الذكور، واستمر هذا الحصر في عهد الإدارة المصرية، وبناءً عليه فإن النوع أصبح أساساً في التمثيل السياسي من انتخاب وترشيح في نظام الانتخابات لعضوية المجلس التشريعي والصادر بقرار الحاكم رقم ١٢ لعام ١٩٦٢، وهذا أدي إلي فقدان المرأة الفلسطينية حقها الإنساني والقانوني في الانتخاب والترشيح (الصايغ والمخللاتي، ١٩٩٤: ١٦٢). ومع بداية الاحتلال الصهيوني تساوت المرأة مع الرجل في الدفاع عن حقوقها

السياسية، ولكن بقيت المرأة محرومة من حقها في الانتخاب والترشيح للمجالس المحلية، مما دعم سياسة التمييز علي أساس النوع، مع العلم بأنه بالنسبة للانتخابات المحلية العامة فالانتخابات الأولي جرت في الضفة كانت عام ١٩٧٦، أما في غزة فكانت عام ١٩٤٦ تحت الانتداب البريطاني، ولم تعقد انتخابات عامة في القدس (مركز القدس، ١٩٩٦: ٩). ولم يكن هناك قانون يمنع مشاركة المرأة الفلسطينية في المنظمات غير الحكومية، لهذا تمكنت المرأة الفلسطينية من التمتع بحق التصويت والترشيح فيها، ورغم أن القانون الفلسطيني ساوي بين الرجل والمرأة في الحق النقابي، إلا أن المرأة لم تتمتع عملياً بهذا الحق، فهي غائبة ومغيبة عن العمل النقابي. وهذا يعود إلي الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بالإضافة إلي تدني وعي المرأة بالعمل النقابي.

مراحل المقاومة للمرأة الفلسطينية

بعد الحرب العالمية الأولي كانت الدول العربية تحاول الحصول علي استقلالها من الاستعمار، إلا أنه تم تقسيم استعمار الدول العربية بين بريطانيا وفرنسا عام ١٩١٦ ضمن اتفاقية سايكس بيكو، وكانت جريمة بريطانيا في حق الشعب الفلسطيني عندما أعطت وعد بلفور للشعب اليهودي، فبدأ الفلسطينيون في المقاومة والاحتجاج والرفض، وأخذ هذا الرفض أشكالاً مختلفة ومستمرة، واشترك في المقاومة كافة شرائح وطبقات المجتمع الفلسطيني، وبما أن المرأة الفلسطينية تمثل الشريحة الكبرى من المجتمع فهي أكثر من نصف المجتمع فكان لها دور بارز في المقاومة والجهاد، إلا أن عفوية المقاومة وطبيعة الأحزاب السياسية والقيادات الوطنية لم تهتم بتعبئة الشعب تعبئة شاملة ومنظمة، مما ساهم في أن تكون مشاركة المرأة الفلسطينية في الحياة السياسية محدودة في تلك الفترة، غير أن قيام المرأة الفلسطينية بدورها السياسي بدأ فعلياً مع صدور وعد بلفور عام ١٩١٧، فقد عاشت المرأة مع شعبها تلك الفترة العصيبة من حياة الشعب الفلسطيني، فاشتركت المرأة في كافة مظاهر المقاومة ضد الاحتلال بدءاً بالمظاهرات والإضرابات والانتفاضات والهبّات الشعبية وحتى مراحل تنفيذ العمليات الاستشهادية، فقد شاركت المرأة الفلسطينية في المظاهرات التي قامت في القدس وحيفا ويافا، وكان لها دور بارز في أول مظاهرة لها ضد الانتداب البريطاني ١٩٢٠/٢/٢٧، كما شاركت مع الوفد الذي قابل المندوب السامي البريطاني للمطالبة بإلغاء وعد بلفور، ومن هنا بدأت المرأة الفلسطينية في تحقيق ذاتها، فكانت تعي بأهدافها الإستراتيجية نحو تحرير الوطن والاستقلال مؤجلة في ذلك مطالبها الشخصية، وفي الفترة ما بين ١٩٢٩-١٩٣٠ اشتعلت الثورة الفلسطينية من جديد وشنت الحكومة البريطانية حملة اعتقالات واسعة شملت الرجال والنساء والأطفال والشيوخ (نعمه، ١٩٨٨: ٣٠-٣٥).

ولم تكتف المرأة الفلسطينية بالمواجهة المباشرة مع الاحتلال وإنما عقدت المؤتمرات النسائية من أجل الدفاع عن القضية الفلسطينية، حيث عقد أول مؤتمر عام ١٩٢٩ في القدس بحضور ٣٠٠ سيدة مسلمة ومسيحية من مدن وقري فلسطين المختلفة، وانتخبت حرم السيد كاظم باشا الحسيني زوجة الرئيس السابق للجنة التنفيذية العربية رئيسة للمؤتمر، وتم فيه مناقشة الظروف التي تمر بها فلسطين والمؤامرات التي تحاك ضد الشعب الفلسطيني ودور المرأة في تلك الفترة، وفي نهاية المؤتمر تم إرسال برقيات احتجاجية علي الهجرة اليهودية والتنديد بالظلم الواقع علي الشعب الفلسطيني من قبل الانتداب البريطاني، وتم توجيه هذه البرقيات إلي ملك بريطانيا والي عصبة الأمم

المتحدة، ويعتبر هذا المؤتمر هو نقطة انطلاق للمرأة الفلسطينية في المقاومة من أجل تحرير فلسطين، واستمرت مقاومة المرأة علي تلك الحالة من النشاط إلي ثورة ١٩٣٦، فكان دور المرأة الجهادي مدنياً وعسكرياً، وقامت الطالبات في المدارس في القدس بعقد اجتماع يوم ١٩٣٦/٥/٤، وتم فيه إصدار قرارات تطالب فيه بالاستمرار في الإضراب ومقاطعة المنتجات الأجنبية والقيام بمظاهرة يوم ٦/٥/ ١٩٣٦ (مغنم، ١٩٨٦: ١٢-١٣).

ومن ثم، كان دور المرأة بطولياً حيث كانت تقوم بنقل الأسلحة للمجاهدين، وجمع التبرعات من حليهنّ لشراء الأسلحة للمجاهدين، بل ونزلت المرأة الفلسطينية إلي ساحة المواجهة المباشرة مع الاحتلال ونالت شرف الشهادة مثلها مثل الرجل، كما كان للمرأة الفلسطينية مواقف بطولية في مذبحة دير ياسين وقِبْيَة ونَحالين وفي كل مكان، ومن ثم انخرطت في مجال العمل العسكري التنظيمي السري عندما انضمت إلي الخلايا التنظيمية السرية التي شكلها الشيخ عز الدين القسام رحمه الله، فوقفت المرأة مع الرجل في تصديها للاستعمار وخاصة في قرار تقسيم فلسطين، وكانت حدة مشاركتها تختلف مع حدة الأحداث السياسية التي تتعرض لها البلاد، وبعد إقامة الكيان الصهيوني في فلسطين عام ١٩٤٨، أصبح أكثر من ٩٠٠ ألف فلسطيني بلا مأوي، مما أدي إلي اختلال التوازن الاجتماعي والاقتصادي للأسر الفلسطينية، فاضطرت المرأة للخروج للعمل حيث كان عمل المرأة هو المصدر الاقتصادي الوحيد للكثير من الأسر هذا الوضع انعكس علي الدور الاجتماعي للمرأة، وأصبح المجتمع متقبلاً لفكرة خروج المرأة للعلم والعمل الذي يمكن أن يساهم في رفع المستوي الاقتصادي لها، لذلك تحملت المرأة الفلسطينية مسؤوليات عديدة داخل الأسرة مما اضطرها للخروج لميدان العمل فتعددت الأدوار التي تقوم بها المرأة، ولعل من أهم هذه الأدوار هو الحفاظ علي الأسرة وتماسكها، وتربية الأبناء علي حب الوطن والدفاع عنه بأغلى ثمن وحب الجهاد والتضحية والفداء، ومع خروج المرأة لميدان العمل انخرطت في ميدان العمل النقابي والأحزاب السياسية، و أن عمل المرأة في الأحزاب السياسية كان يعتمد علي البرنامج التنظيمي للحزب وعلي موقف الحزب من المرأة، وفي الواقع لم يكن أي حزب يعني بقضية المرأة وضرورة تغيير واقعها، لذا كان وجود المرأة في الأحزاب عفوياً ويعتمد علي بعض النساء اللاتي أثبتنّ وجودهنّ من خلال مقاومتهنّ، أما غالبية المنتميات للأحزاب في تلك الفترة كانت تربطهنّ بأعضاء الحزب علاقة قربي، فلم تبدِ الأحزاب اهتماماً حقيقياً بمنظمات المرأة النقابية والشعبية.

وبعد هزيمة العرب عام١٩٦٧ أصبح من الضروري أن يكون هناك عمل أكثر تنظيماً، كما أن سياسة الاحتلال في مصادرة الأراضي والاستيطان دفع الفلسطينيين إلي العمل الجهادي علي أكثر من مستوي، وفي مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية والإعلامية، وبدأت المرأة الفلسطينية بعد عام ١٩٦٧ بالتدريب علي السلاح والمشاركة في العمليات المسلحة، وبالتالي كان النصيب الأوفر للمرأة الفلسطينية من الاعتقال والتعذيب من قبل الاحتلال وخصوصاً فئة المعلمين والمعلمات والطلبة، حيث حمّل الاحتلال المعلمات مسؤولية المظاهرات الطلابية لأنهن يشرحنّ القضية الفلسطينية للطالبات ويزرعن فيهنّ الوعي وحب الوطن وتشجيعهنّ علي مقاومة الاحتلال. كما أثبتت المرأة الفلسطينية أن حضورها السياسي لا يقل عن حضورها الاجتماعي، كما أثبتت قدرتها

وكفاءتها العالية في كافة المجالات التي أتيحت لها، مما ساهم في صقل شخصيتها وتولدت لديها خصائص وسمات شخصية مميزة لها عن غيرها من النساء في الدول الأخرى، فقد حققت المرأة انجازات كبيرة في تلك الفترة علي الصعيد الاجتماعي والسياسي، ولعل من أهمها التصويت في الانتخابات المحلية التي أجريت عام ١٩٧٦، واتساع المجال التعليمي لها وبالتالي اتساع المشاركة السياسية لتشمل مختلف الطبقات الاجتماعية فلم تعد تقتصر علي طبقة محدودة.

وخلال انتفاضة عام ١٩٨٧ كان للمرأة الفلسطينية دوراً بارزاً وفعالاً في هذه الانتفاضة فتصدت المرأة بشكل مباشر للاحتلال ونالت أكثر من سبع وثمانين امرأة فلسطينية الشهادة خلال العام الأول من هذه الانتفاضة. كما استطاعت المرأة الفلسطينية أن تنقل صورة حية ومفصلة عن الواقع الفلسطيني من خلال المؤتمرات والندوات المحلية والدولية، وكانت المرأة الفلسطينية تقوم بدور مهم جداً في التوعية السياسية والإشراف علي برامج التعليم الشعبي في ظل إغلاق المدارس، والاهتمام بتوفير موارد اقتصادية منزلية وحماية المجاهدين. وفي عام ١٩٩٣ وبعد اتفاق أوسلو بدأت مرحلة جديدة من النضال وبدأ معها القصور والتراجع وبرزت بعض المظاهر السلبية الغريبة عن المجتمع الفلسطيني مثل انتشار ظاهرة المخدرات، تزايد نسبة الطلاق، تزايد نسبة الفقر المدقع بسبب احتكار السوق، وممارسة سياسة القمع ضد النساء لكل ما تقدم من أسباب وسلبيات ما بعد أوسلو برز في إطار المرأة كجزء من المجتمع الفلسطيني تيارين:

١- **التيار الأول** اعتقد أنه حان الوقت للسلام أو ما يسمي بالاستسلام وقد تم تمويل هذا الاتجاه من قبل المنظمات المعنية بهذه السياسة وهذا النهج الاستسلامي.

٢- **التيار الثاني** الذي يعتقد أن الاحتلال ما زال جاثماً وأن المقاومة والجهاد وبمشاركة المرأة فرضاً لا يتوقف إلا بانتهاء الاحتلال.

وفي عام ١٩٩٦ تم إجراء الانتخابات الفلسطينية، وتفاعلت المرأة الفلسطينية مع هذا الحدث وشاركت في هذه الانتخابات، حيث كانت نسبة المسجلات حوالي ٤٩% من إجمالي الناخبين، فشكلت المرأة ما نسبته ٤% من المجموع الكلي للمرشحين للانتخابات بعدد ٢٨ امرأة، وحصلت خمس منهن علي مقاعد في المجلس التشريعي من أصل ٨٨ مقعداً، أي بنسبة ٥,٦% وهذا يعتبر انجاز للمرأة الفلسطينية، فهي تفوقت علي غيرها من النساء في البرلمانات الأخرى (مركز القدس، ١٩٩٦: ١٥). ومع بداية انتفاضة الأقصى ونتيجة لقصور في الرؤيا لدى الفريق الذي راهن علي أوسلو وما ترتب من سلبيات على هذا الرهان وهذا النهج الاستسلامي بدأ التوجه من قبل المرأة ميدانياً بدعم الاتجاه الثاني والذي يفتقر إلى الدعم المادي والمعنوي وتمارس عليه الضغوط وسياسة الإبعاد عن موقع القرار الفلسطيني، هذه التحديات الأساسية للمرأة ألا وهي تحدي الاحتلال، تحدي الفوارق الاجتماعية، المقاومة من أجل التحرير والاستقلال، تطلب جهد إضافي من المرأة مما شكل عبء كبير على كاهلها من أجل الاستمرار في الصمود والتحدي لسياسة الاحتلال، كما أن المرأة شريك أساسي أثبتت وجودها في العملية الجهادية منذ بدايات الثورة الفلسطينية كما لعب صمود المرأة دوراً كبيراً في استمرارية المقاومة ومع ذلك لم يتم إنصافها ولم تترجم تضحياتها إلى مستوى المشاركة بالقرار السياسي.

إن المرأة الفلسطينية كانت وما زالت تشكل صمام الأمان لاستمرار الانتفاضة فالذين يقدمون

التضحيات لهم زوجات، وأمهات، وبنات، ولتضحياتهم هذه انعكاسات مباشرة على أهلهم وذويهم، واستطاعت المرأة أن تتحمل كل هذا العبء، وعمدت المرأة للمحافظة على أسرتها وأبنائها وعلى المجتمع، إن إصرار المرأة على تحمل هذه الصعاب يأتي بسبب قناعتها بدورها الجهادي والوطني فهي تقاوم الاحتلال بهدف المحافظة على كرامة الأجيال القادمة. إن المجتمع لا يعرف دور المرأة إلا بعد أن تصبح نموذجاً يحتذي به وفي إشارة لدور المرأة الجهادي ونتيجة للدور الهام والجريء للمرأة الفلسطينية أدركت سلطة الاحتلال ذلك إذ قالت إن الحرب هي الحرب وأن للنساء الفلسطينيات دورٌ فاعل في الانتفاضة لذلك لا بد من اعتقالهنّ وتعذيبهنّ إذ لزم الأمر لنزع الاعتراف منهنّ.

كما أن الأسيرات الفلسطينيات شكلنّ نموذجاً قياسياً في الحالة العامة للعمل النسوي وسجلن أروع البطولات والصمود والتصدي فالمرأة الفلسطينية الأسيرة أثبتت أنها لا تقل صموداً وأهمية عن دور الرجل في العمل المقاوم، ففي انتفاضة الأقصى المباركة أثبتت أن الانتماء للوطن هو الأقوى فكانت سباقة ومعطاءة فهي الأم والأخت والزوجة وزوجة الشهيد وأخت الجريح والمعتقل والمقاوم هي المثل الذي يحتذي به. كما عملت المرأة مع المجاهدين على توسيع الرقعة الجغرافية وشموليتها وتصعيدها ونقلها إلى داخل العمق الفلسطيني داخل الخط الأخضر كما أنها ساهمت في الانخراط في العمل العسكري وشاركت في العمليات الاستشهادية وتربية الأبناء على حب الوطن وتوديع فلذات أكبادهنّ الشهداء بأعراس وطنية، ولم تكتف عند هذا الحد بل قامت المرأة الفلسطينية هي بنفسها بتجهيز أبنائها للقيام بالعمليات الاستشهادية.

وفي ظاهرة ميزت العمل الجهادي النسائي في انتفاضة الأقصى (٢٠٠٠) برزت ظاهرة الاستشهاديات الفلسطينيات اللواتي قُمنّ بالعمليات الاستشهادية ومن بينهنّ الاستشهادية ريم الرياشي ووفاء إدريس ودارين أبو عيشة وآيات الأخرس ..الخ شهيدات بلغ عددهن منذ اندلاع انتفاضة الأقصى ١٦٩ شهيدة، لتشكل بذلك النساء الشهيدات ما نسبته ٥ % من إجمالي شهداء انتفاضة الأقصى، إضافة لـ ٢٤ امرأة فلسطينية توفينّ جراء عرقلة مرورهنّ على الحواجز وعبر المعابر الحدودية رغم ظروف مرضهنّ، فيما بلغ عدد الأسيرات المعتقلات في سجون الاحتلال ١٢٦ أسيرة يعانينّ من ظروف صعبة وسيئة للغاية، وعلى وجه الخصوص عانت المرأة الفلسطينية من تبني سلطات الاحتلال لسياسة هدم المنازل وتشريد سكانها على نطاق واسع وعدم استثنائها طيلة سنوات الاحتلال النساء والأطفال من ممارسات القمع والبطش المنفذة ضد الفلسطينيين والهادفة لإذلالهم والتنكيل بهم والتنغيص عليهم، ورغم كل المعاناة تتجلى المرأة الفلسطينية في أجمل صورها فهي الصبورة، الصامدة، المناضلة، هي التي لم تضعف عزيمتها أو تفتر، رغم كل ممارسات التنكيل بها إن معاناة المرأة الفلسطينية تعكس معاناة شعب بأكمله.

مشاركة المرأة الفلسطينية في الانتخابات المحلية

لقد جرت الانتخابات المحلية الفلسطينية علي أربع مراحل كالتالي:

- المرحلة **الأولي** عقدت بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/٢٣ بهيئة محلية بالضفة الغربية و١٠ هيئات في قطاع غزة بتاريخ ٢٠٠٥/١/٢٧، **والثانية** عقدت بتاريخ ٢٠٠٥/٥/٥ ضمت ٨٤ هيئة محلية موزعة علي كافة محافظات غزة والضفة، **والثالثة** أجريت بتاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٩ في ١٠٤ هيئات

محلية، والمرحلة الرابعة عقدت بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/١٥ في ٤٠ هيئة محلية، وجري تأجيل إجراء الانتخابات في مدن كبري كالخليل لعدم الاتفاق مع الاحتلال علي عقد الانتخابات في البلدة القديمة، ومحافظة غزة بسبب عدم اتفاق الفصائل الفلسطينية لأسباب تتعلق بنتائج الانتخابات في محافظة رفح (عودة، ٢٠٠٧: ١٠٠).

مكانة المرأة الفلسطينية في المجالس المحلية

لقد خصص القانون المعدل لقانون انتخاب المجالس المحلية لعام ٢٠٠٤ مقاعد مضمونة للمرأة (مقعدين علي الأقل) في المجالس المحلية في المرحلتين الأولي والثانية، وبعدها عَدّل المجلس التشريعي قانون انتخابات المجالس المحلية وتبني النظام النسبي علي أن تلتزم القوائم الانتخابية بوضع امرأة في أول خمس أسماء، وأخري في الخمس التي تليها، وضمن القانون تمثيل امرأتين علي الأقل في كل مجلس محلي لا يزيد عدد أعضائه علي ١٣ عضواً، أو ثلاثة نساء في المجالس المحلية التي تتكون من ١٥ عضواً، فكانت نتائج مشاركة المرأة في المراحل الأربع الأولي كما وردت في المركز الفلسطيني للبحوث السياسية كما ذكرها عودة (٢٠٠٧: ١٠٠-١٠٣) علي النحو التالي:

١- بلغ عدد المرشحين من الذكور ١٠٩٤ ومن النساء ٢٠٧، للتنافس علي ٤٢٤ مقعداً في ٣٦ مجلساً محلياً في كافة المحافظات، ففاز الذكور بـ ٣٥٢ مقعداً، والنساء بـ ٧٢ مقعداً، ٤٨ منهن فُزنَّ بالمنافسة، و٢٤ فُزنَّ وفقاً لنظام الكوتا النسائية، أي أن النساء حصلنَّ علي ١٧% من مجمل المقاعد في المرحلة الأولي.

٢- بلغ عدد المرشحين من الذكور ٢٠٩٠، ومن النساء ٣٩٥، للتنافس علي ٩١٢ مقعداً في ٨٤ مجلساً محلياً في كافة المحافظات، فاز الذكور بـ ٧٤٧ مقعداً، والنساء ١٦٥ مقعداً، منهن ١٠٥ فُزنَّ بالمنافسة، و٦٠ فُزنَّ بنظام الكوتا النسائية، أي حصلت المرأة ما نسبته ١٨% من مجموع المقاعد.

٣- بلغ عدد المرشحين من الذكور ١٨٨٨، ومن النساء ٦٠٥، فاز الذكور بـ ٨١٠ مقعداً، والنساء بـ ٢٠٨ مقعداً، ١١٧ منهن فُزنَّ بالمنافسة، ٩١ فُزنَّ بنظام الكوتا النسائية، أي حصلنَّ علي ما نسبته ٢٠% من مجموع المقاعد.

٤- بلغ عدد المرشحين من الذكور ١٠٥٣، والنساء ٢٦٦، فاز الذكور بـ ٣٢٩ مقعداً، والنساء ٨٥ مقعداً، ٢٦ منهن فُزنَّ بالمنافسة، ٥٩ فُزنَّ بنظام الكوتا النسائية، أي حصلت المرأة ما نسبته ٢١% من مجموع المقاعد.

الكوتا والمشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية في الانتخابات التشريعية الثانية

أقر قانون الانتخابات العامة الجديد الصادر في ٢٠٠٥/٨/١٣ تخصيص أماكن مضمونة للنساء في القوائم الانتخابية المرشحة للانتخابات النسبية، بحيث تتضمن كل من القوائم الانتخابية حداً أدني لتمثيل المرأة لا يقل عن امرأة واحدة بين الأسماء الثلاثة الأولي في القائمة، وامرأة من بين الأسماء الأربعة التي تلي ذلك، وامرأة من بين كل خمسة أسماء تلي ذلك، ولم يتضمن القانون كوتا للمرأة في الدوائر، ويعتبر نظام الكوتا انجازاً مرحلياً مهماً للمرأة الفلسطينية، وقد بلغ عدد المقترعين في الانتخابات التشريعية 1,042,424 التي جرت عام ٢٠٠٦، ووصل عدد النساء المقترعات

476,901 أي بما يمثل ٤٦% من مجموع المقترعين، كما بلغ عدد المرشحات على الدوائر ١٥ مرشحة، موزعة على ١٦ دائرة انتخابية في كافة محافظات فلسطين، وبلغ عدد المرشحات على القوائم ٧٠ مرشحة، فحصلت المرشحات علي القوائم ١٧ مقعداً من أصل ١٣٢ مقعداً، أي ما نسبته ١٣% من مجموع المقاعد، ولم تحصل المرشحات في الدوائر علي أي مقعد (أحمد، ٢٠٠٧: ١٨١).

وعلي الرغم من أن نتائج الانتخابات أظهرت أن تمثيل المرأة في المجلس التشريعي منخفض مقارنة بوزنها الديمغرافي، إلا أن جميعهنّ فُزنّ علي القوائم الانتخابية، أي بسبب استخدام الكوتا في القانون الانتخابي، علماً بأن عدد الفائزات لم يتجاوز ٥ نساء أي نسبة ٥,٦% في الانتخابات السابقة عام ١٩٩٦، مما يؤكد علي أهمية استخدام الكوتا كإجراء يدعم مشاركة المرأة في الانتخابات، حيث أن أي من المرشحات في الدوائر لم تنجح في الحصول علي مقعد واحد في الدوائر الستة عشر في الانتخابات عام ٢٠٠٦، وهذا يدل علي أن قرار الترشيح للانتخابات لا يتم بقرار فردي أو بناءً على قدرات المرشحات وإمكاناتهن بقدر ما هو قرار حزبي، وفي بعض الأحيان قرار عائلي أو عشائري، ولعل ترشيح النساء في الأحزاب السياسية المختلفة كان رضوخاً للكوتا النسائية التي أقرها القانون وليس بناءً علي قناعات الأحزاب، ولعل الدليل علي ذلك أنه لم تترأس المرأة أي قائمة، ولم تأت في المركز الثاني إلا في قائمتين، والتزمت باقي القوائم بالمركز الثالث للنساء، علماً بأن القانون يؤكد علي وجود امرأة في المقاعد الثلاث الأولي وليس في الموقع الثالث فقط. كما أن النساء الـ (١٥) المرشحات علي الدوائر كنّ يُدركنّ بأن فرصهنّ للفوز محدودة، حيث يتنافسنّ في أجواء مشحونة بسبب حدة الاستقطاب الذي شهدته الانتخابات التشريعية بين قائمتي حماس وفتح، مما قلص فرص الفوز لكافة المرشحين وبخاصة النساء من خارج مرشحي حركتي حماس وفتح.

بحوث سابقة:

هدفت دراسة كارلسون وهايد Carlosn & Hyde (١٩٨٠) إلى الكشف عن العلاقة بين المشاركة السياسية وتحقيق الذات، وقد تم تقسيم عينة مكونة من ١٣٨ فرداً إلى مجموعتين، باستخدام مقياس تقدير الذات، ومركز التحكم والحاجة للتقدير، وأوضحت الدراسة أن الباحثين عن المناصب أكثر تقديراً للذات من نظرائهم من غير الباحثين عن المناصب، بمعنى أن التقدير الإيجابي للذات يوجد غالباً لدى الناشطين سياسياً، مما يدعم الافتراض بأن النشاط السياسي يكون وسيلة لتحقيق الذات وليس لتعويض النقص لدى الأفراد.

وقام غلاب (١٩٨٢) بدراسة سمات الشخصية للمرأة المصرية التي تعمل في المجال السياسي والتي تميزها عن غيرها من النساء اللواتي لا يعملن بالسياسة، وبلغت عينة الدراسة (١٠٠) سيدة قسمت إلى (٥٠) سيدة تشارك في العمل السياسي على مختلف المستويات، و(٥٠) سيدة لا تشارك في العمل السياسي وليس لها أي نشاط سياسي على أي مستوى من المستويات، وتساوت المجموعتان في جميع المتغيرات ما عدا المشاركة السياسية، وأسفرت الدراسة عن تميز المرأة التي تعمل في السياسة بالسمات التالية (الجدية، الصمت، الهدوء، التحفظ، القلق، الحذر) في حين تميزت المرأة التي لا تعمل بالسياسة بأنها (غير جادة، كثيرة الكلام، تميل إلى المرح والابتهاج، متفائلة ولديها حماس). ولم تظهر الدراسة فروق دالة بين العينة التجريبية والضابطة فيما يختص بقوة الأنا عند ضعف المعايير الداخلية، وكذلك عدم وجود فروق بين المجموعتين فيما يختص بمعايير المجتمع وقيمه وتقاليده.

كما ناقشت دراسة ماكبريد McBride (١٩٨٣) أثر صورة الجسم والصحة على المشاركة السياسية وإدراك النظام السياسي، حيث اشترك في الدراسة ثلاث مجموعات من الطلاب بجامعة ايلونز (المجموعة الأولى من الطلاب المعاقين بدنياً، عينة عشوائية من الطلاب، الطلاب الفائزين بجوائز رياضية في ألعاب القوى) وقام الباحث باختيار هذه الموضوعات، وبذلك فإن الطلاب المعاقين يمثلون أدنى مستوى من الصحة وصورة الجسم، بينما يمثل الأبطال الرياضيون أعلى مستوى من الصحة وصورة الجسم. وأوضحت النتائج عدم وجود أثر لصورة الجسم على المشاركة السياسية أو إدراكه للنظام السياسي، بينما وجدت الدراسة أن مستويات المرض المرتفعة ذات أثر سلبي على مستويات مشاركة المفحوصين السياسية، وأشار الباحث إلى أن هذه النتيجة محدودة نظراً لأن مقاييس الصحة وصورة الذات لم يتم حساب صدقها وثباتها أو استخدامها في دراسات سابقة.

وقامت مارالدو Maraldo (١٩٨٦) بدراسة مقارنة حول العقل المتفتح والمغلق في النشاط السياسي لدى الممرضات لمعرفة العلاقة بين المشاركة السياسية والتشبث بالرأي (الجزم) بين الإداريات من الممرضات وغير الممرضات، وبلغت العينة ١٠٠ امرأة من أعمار ٣٥-٦٠ عاماً وتبين أن نسبة الممرضات المشاركات في عملية التصويت أعلى من غير الممرضات في حين لم توجد فروق دالة بين الممرضات وغير الممرضات في المستوى العام للمشاركة السياسية، كما تبين أن عامل السن هو الأهم بين جميع العوامل الأخرى المؤثرة على عملية التصويت لدى المجموعتين، وكان الدخل العامل الأهم المؤثر على مستوى المشاركة السياسية بشكل عام، وليس كون المرأة ممرضة أم لا، في حين تبين أن الممرضات أقل تشبثاً بآرائهن من غير الممرضات.

وقامت بونامكي Punamaki (١٩٨٦) بدراسة عن المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال العسكري وما تعانيه من ضغوط، وتكونت عينة الدراسة من مجموعتين بلغت كل مجموعة (٣٥) امرأة فلسطينية، وتبين أن كل المشاكل السياسية وبخاصة التهديد الناشئ عن الاحتلال والمشاكل المرتبطة بالقضية الفلسطينية شكلت اهتماماً لدى النساء أكثر من اهتمامهن بالقضايا الشخصية والعائلية، وكان أشد ما يشغلهن حدة الهجوم الإسرائيلي على المخيمات، كما أظهرت أن النساء اللاتي مررن بأشد الخبرات قسوة في حياتهن كن أكثر انشغالاً بالقضايا السياسية من غيرهن، وأن النساء اللاتي عشن تحت الاحتلال أظهرن ضبطاً داخلياً كبيراً فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية.

أما دراسة ماينج Manning (١٩٨٧) فقد ناقشت أثر برنامجين لتنمية المشاركة السياسية، حيث تكونت العينة من (٦١) مفحوصاً والذين تم توزيعهم عشوائياً على المجموعتين التجريبيتين إلى جانب مجموعة ضابطة مكونة من (٢٧) مفحوصاً، وقام الباحث بعمل ورش عمل تحت عنوان "مساعدة المرشدين النفسيين في المدارس ليكونوا نشيطين سياسياً" كما تم إرسال خمس رسائل إلى جانب اثنين أو ثلاث مكالمات هاتفية حول الأنشطة السياسية، والمجموعة التجريبية الأخرى اقتصرت على حضور ورشة عمل فقط. وأسفرت نتائج الدراسة إلى وجود آثار للمعالجة التجريبية على مدى تكرار السلوك السياسي ونوايا المشاركين نحو أنشطتهم السياسية ومعارفهم حول المشاركة السياسية والشعور بالكفاءة السياسية. وأوضحت النتائج أيضاً وجود فروق بين القياس القبلي – البعدي في معارفهم حول المشاركة السياسية لدى المجموعتين التجريبيتين، وكذا في قياس المتابعة بعد خمسة

شهور، بينما لم تجد الدراسة تغيرات دالة في نوايا المفحوصين نحو الأنشطة السياسية أو مشاعرهم حول الكفاءة السياسية. كما أشارت النتائج أيضاً إلى أن المعرفة وحدها ليست كافية لإحداث تغيرات في السلوك وهو ما يجب أن تحاول الدراسات المستقبلية وضعها في الاعتبار، وذلك لتنمية المشاركة السياسية لدى المفحوصين.

وهدفت دراسة تونمر Tunnmer (١٩٩٩) التعرف على أثر برنامج تدريبي على المشاركة السياسية وإدراكات المفحوصين لأنفسهم كمواطنين واتجاهاتهم وسلوكياتهم السياسية، وقد تم عقد مجموعة من المقابلات مع (١٥) فرداً يمثلون جميع الأعراق ومن الجنسين، وقد اعتمد البرنامج على مجموعة من المكونات وهي "تنمية الثقة بالنفس، التفاؤل اتجاه السياسات الحكومية، والثقة في العملية السياسية" وذلك لتنمية المشاركة السياسية، كما اعتمد البرنامج على تطوير وتنمية السلوكيات لدى الأفراد تمكنهم من الاتصال بالحكام المحليين وذلك لتنمية الوعي بطريقة عمل النظام السياسي وإدراك آثار السياسة المحلية، وجمع المعلومات عنها، كما اعتمد البرنامج على التعلم التفاعلي في مجموعات صغيرة وذلك باختيار المفحوصين الذين اعتبروا هذا الأسلوب أكثر الأساليب ملائمة لطبيعة الهدف من البرنامج وهو المشاركة السياسية. وأوضحت النتائج أن المفحوصين أدركوا أنفسهم كمواطنين قادرين على المشاركة السياسية على نطاق واسع، والإسهام بشكل كبير ومباشر في الحكومة الديمقراطية، كما أوضحت النتائج أيضاً وجود علاقة إيجابية بين التوجيه المدني والمواطنة الإيجابية، وارتفاع مستوى التفاؤل نحو الحكومة المحلية، وارتفاع مستوى التسامح مع العملية السياسية، كما أدى البرنامج إلى تنمية سلوكيات تتعلق بالمشاركة السياسية مثل التفاوض والشبكات الاتصالية وجمع المعلومات.

واهتمت دراسة تيلور Taylor (٢٠٠٠) بالتعرف على أثر العمر على المشاركة السياسية في غرب فرجينيا وذلك لما تتميز به هذه المنطقة من ارتفاع نسبة المسنين، وهو ما أدى إلى ارتفاع نسبة المشاركة السياسية. وأوضحت الدراسة أن المشاركة السياسية تتأثر بالعديد من المتغيرات الديمغرافية والمستوى الاقتصادي والاجتماعي، وناقش الباحث الفروق بين المجموعات العمرية في ضوء أثر دورة الحياة والآثار التاريخية والآثار المتعلقة بفترة الشيخوخة. وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود فروق بين المجموعات العمرية في المشاركة السياسية لصالح المجموعات الأكبر سناً، والذين يظهرون مدى أكبر من المشاركة في الأنشطة السياسية التقليدية مثل التصويت في الانتخابات وإرسال الرسائل للنواب والمسئولين دون الأنشطة السياسية غير التقليدية مثل التوقيع على عرائض الاحتجاجات. وأوصت الدراسة بضرورة التركيز على فئة كبار السن نظراً للزيادة الهائلة في إعدادهم في الفترة الماضية.

كما ناقشت دراسة كيلهر Kelleher (٢٠٠٢) أثر التعلم الخدمي Service learning (وهو تعليم يعتمد على المشاركة الفعلية للطالب في خدمة المجتمع) على الاتجاهات السياسية، المشاركة السياسية، والتحصيل الدراسي لدى طلاب إحدى الكليات في الولايات المتحدة الأمريكية، واستخدمت الدراسة المنهج التجريبي وذلك على عينة مكونة من مجموعتين، المجموعة التجريبية، والتي اشتركت

في برنامج التعليم الخدمي، والمجموعة الضابطة التي لم تتلقى أي معالجة تجريبية، واستخدم الباحث اختبار (ت) للمقارنة بين المجموعتين. وأوضحت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية لصالح مجموعة التعلم الخدمي في القياس البعدي في الاتجاهات السياسية، ولكن هذه الاتجاهات لم تكن دائماً في الاتجاه الإيجابي وهو ما يشير إلى ضرورة إجراء المزيد من الأبحاث حول آثار التعلم الخدمي على الاتجاهات السياسية، كما أشارت النتائج إلى وجود أثر بسيط للبرنامج القائم على التعلم الخدمي على أنشطة الانتخابات واكتساب المعلومات السياسية أو التواصل مع القادة المنتخبين في مجلس الشيوخ الأمريكي أو على المستوى المحلي أو على مستوى الولاية. بينما أشارت النتائج وجود أثر دال للبرنامج على المشاركة السياسية في الوقت ذاته، في حين لم تجد الدراسة أثراً دالاً للبرنامج على التحصيل الدراسي.

هدفت دراسة إنجيليك وآخرون Angelique, *et al.* (٢٠٠٢) إلى التعرف على أثر برنامج تدريبي على نمو سلوك المشاركة السياسية لدى طلاب الجامعة، وتكونت عينة الدراسة من مجموعة من طلاب الجامعة والذين تم توزيعهم عشوائياً على المجموعتين التجريبيتين والمجموعة الضابطة والذين تم قياس المشاركة السياسية لديهم قبلياً وبعدياً. وأوضحت النتائج فعالية البرنامج في دعم مشاعر الالتزام السياسي والمشاركة السياسية بالمقارنة مع المجموعة الضابطة.

تعقيب:

أبانت نتائج بحوث كارلسون وهايد Carlson & Hyde (١٩٨٠)؛ غلاب (١٩٨٢)؛ ماكبريد McBride (١٩٨٣)؛ مارالدو Maraldo (١٩٨٦)؛ بونامكي Bunamaki (١٩٨٦)؛ مانينج Manning (١٩٨٧)؛ تونمر Tunmer (١٩٩٩)؛ تيلور Talyor (٢٠٠٠)؛ كيلهر Kelleher (٢٠٠٢)؛ انجليك وآخرون Angelique, *et al.* (٢٠٠٢) أهمية التدخل الإرشادي في تحسين المشاركة السياسية، ونظراً لقلة البحوث التدخلية في مجال المشاركة السياسية؛ خاصة في البيئة الفلسطينية، تكمن مشكلة البحث في محاولة الكشف عن فاعلية برنامج إرشادي عقلاني انفعالي سلوكي في تحسين المشاركة السياسية لدى المرأة الفلسطينية

فروض البحث:

بعد عرض المفاهيم الخاصة بالإرشاد النفسي، والمشاركة السياسية، ونتائج البحوث السابقة في هذا الصدد، يمكن صياغة فروض البحث على النحو التالي:

١- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في المشاركة السياسية لدى أفراد المجموعة التجريبية من النساء العاملات في النقابات قبل وبعد تطبيق البرنامج الإرشادي العقلاني الانفعالي السلوكي لصالح التطبيق البعدي.

٢- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في المشاركة السياسية لدى أفراد المجموعة التجريبية وأفراد المجموعة الضابطة بين النساء العاملات في النقابات بعد تطبيق البرنامج الإرشادي العقلاني الانفعالي السلوكي لصالح أفراد المجموعة التجريبية من النساء العاملات في النقابات.

٣- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في المشاركة السياسية لدى أفراد المجموعة التجريبية

من النساء العاملات في النقابات بين القياسين البعدي والتتبعي.

منهج البحث وإجراءاته:

تم استخدام المنهج التجريبي في هذا البحث وهذا يعود إلي طبيعة البحث كما يعتبر المنهج التجريبي تغير متعمد ومضبوط للشروط المحددة للواقع والظاهرة التي تكون موضوعاً للبحث، وملاحظة ما ينتج عن هذا التغير من آثار هذه الظاهرة (عبيدات، ١٩٩٨: ٢٨٠). هذا ويعتبر المنهج التجريبي من أدق أنواع أساليب ومناهج البحث وأكفأها في التوصل إلي نتائج دقيقة يثق بها، وذلك لأن المنهج التجريبي يسمح بتكرار التجربة تحت شروط واحدة مما يتيح جمع الملاحظات والبيانات من قبل الباحث وبالتالي يتحقق من صدق النتائج وثباتها، كما أن المنهج التجريبي يتيح التغيير عن قصد وعلي نحو منظم متغيراً معيناً وهو المتغير التجريبي أو المتغير المستقل لرؤية مدي تأثير هذا المتغير علي المتغير التابع مع ضبط جميع المتغيرات الأخرى. ويهدف هذا البحث إلى التعرف علي أثر برنامج إرشادي عقلاني انفعالي في تفعيل دور المرأة الفلسطينية في المشاركة السياسية.

عينة البحث:

تكونت عينة البحث من مجموعتين؛ إحدهما تجريبية والأخرى ضابطة، وقوام كل منهما (٢٠) امرأة من اللائي تعملن في النقابات. وقد تم التجانس بين المجموعتين في المتغيرات التالية: الحالة الاجتماعية، والمستوى التعليمي، والعمر، والمشاركة السياسية.

أدوات البحث:

تم استخدام الأدوات التالية:

(١) البرنامج الإرشادي العقلاني الانفعالي السلوكي:

تم إعداد برنامج تدريبي جماعي منظم في ضوء أسس علمية لتفعيل دور المرأة الفلسطينية في المشاركة السياسية، حيث تضمن عدداً من الأنشطة والممارسات والتدريبات والمفاهيم التي تساعد المرأة الفلسطينية في التخلص من بعض الأفكار اللاعقلانية، واستبدالها بأفكار عقلانية مما يساهم في تفعيل مشاركتها السياسية، وقامت الباحثة بإعداد البرنامج استناداً إلى نظرية ألبرت إليس Albert Ellis للإرشاد العقلاني الانفعالي السلوكي .

ويشير كل من جبسون ومتتشيل Gibson and Mitchall (١٩٨٦: ١٠٧) إلى الإرشاد على أنه تلك العملية التي من خلالها يقوم المرشد بمساعدة المسترشد على أن يواجه ويفهم ويتقبل المعلومات عن نفسه ويتفاعل مع الآخرين حتى يستطيع اتخاذ قرارات فعالة في مختلف جوانب الحياة. وعرّفت الباحثة البرنامج الإرشادي بأنه مجموعة من الإجراءات الإرشادية المترابطة مقدمة في صورة محاضرات ومناقشات وفعاليات إرشادية فردية وجماعية تهدف إلي تفعيل دور المرأة الفلسطينية في المشاركة السياسية من خلال تغيير المعتقدات السالبة التي تحد من مشاركتها، والتي تسعي لتحقيق أهداف البحث.

وتكون البرنامج الإرشادي العقلاني الانفعالي السلوكي من (١٢) جلسة؛ هدفت إلى تعريف

المجموعة الإرشادية بمفهوم البرنامج الإرشادي، وتحديد توقعات المشاركات في البرنامج، وتنمية روح العمل الجماعي، والتعرف على مفهوم المشاركة السياسية، وأنواعها، والمفاهيم الخاطئة حول مشاركة المرأة السياسية، وتعديل بعض المفاهيم الخاطئة المرتبطة بالمشاركة السياسية، وعرض لبعض النماذج النسائية التي تبوأت مراكز سياسية عبر التاريخ، والتعرف على ماهية الإرشاد العقلاني الانفعالي السلوكي، والتعرف على فنياته، والتعرف على الأفكار اللاعقلانية التي تحد من مشاركة المرأة الفلسطينية سياسياً، وتدريب المجموعة الإرشادية على الاسترخاء العضلي. وقد تم تطبيق جلسات البرنامج بمعدل جلستين أسبوعياً لكل مجموعة إرشادية، وقد استغرق تطبيق الجلسة من ٥٠-٦٠ دقيقة. وإلى جانب هذا، تم استخدام الفنيات الإرشادية التالية: المحاضرات، والمناقشة، وإعادة البناء العقلاني تدريجياً، والأحاديث الذاتية، والاسترخاء العضلي، والواجبات المنزلية، والتدريب التوكيدي، وأسلوب تصعيد الاستجابة، والاقتناع المنطقي، والدعم والمساندة، والنمذجة، والتغذية الراجعة، والمواجهة الفعلية للمشكلات، والتحصين التدريجي.

(٢) مقياس المشاركة السياسية:

تم بناء بنود مقياس المشاركة السياسية من خلال الإطلاع على بعض الأطر النظرية والمقاييس النفسية في هذا الصدد، وقد تكون المقياس في صورته النهائية بعد عرضه على مجموعة من المحكمين من (١٠٠) بند. وتتم الاستجابة على كل بند من خلال ميزان تقدير مكون من نعم (تعطي ثلاث درجات)، إلى حد ما (تعطي درجتين)، ولا (تعطي درجة واحدة)، حيث تمثل الدرجة المرتفعة على إيجابية المشاركة السياسية، بينما تدل الدرجة المنخفضة على سلبية المشاركة السياسية (ملحق ح). إضافة إلى هذا، تكون مقياس المشاركة السياسية من عدة أبعاد هي: النشاط السياسي، والاهتمام السياسي، والمعرفة السياسية. ويوضح جدول (١) توزيع البنود على أبعاد مقياس المشاركة السياسية.

جدول (١)

توزيع البنود على أبعاد مقياس المشاركة السياسية

أبعاد المشاركة السياسية	البنود	المجموع
النشاط السياسي	٢، ٦، ٨، ١٨، ١٩، ٢٠، ٣١، ٣٢، ٣٤، ٤٥، ٤٩، ٥٥، ٥٨، ٥٩، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧٤، ٧، ٧٨، ٨١، ٨٣، ٨٨، ٨٩، ٩١، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٩	٣٠
الاهتمام السياسي	١، ٣، ٤، ٩، ١٠، ١٢، ١٥، ١٦، ١٧، ٢١، ٢٤، ٢٨، ٢٩، ٣٢، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٨، ٥٣، ٦٢، ٦٤، ٦٥، ٦٧، ٧٢، ٧٥، ٧٦، ٧٩، ٨٠، ٨٢.	٢٩
المعرفة السياسية	٥، ١١، ١٣، ١٤، ٢٢، ٢٣، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٣٩، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٣، ٤٤، ٤٦، ٤٧، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٤، ٥٦، ٥٧، ٦٠، ٦١، ٦٣، ٦٦، ٧١، ٧٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٩٠، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٨، ١٠٠.	٤١
المجموع		١٠٠

وإلى جانب هذا، تم حساب الخصائص السيكومترية لمقياس المشاركة السياسية من صدق وثبات على عينة استطلاعية مكونة من (١٢٠) سيدة فلسطينية.

إجراءات البحث:

تم تنفيذ البحث وفقاً للخطوات التالية:

- تصميم مقياس المشاركة السياسية وحساب خصائصه السيكومترية من صدق وثبات على عينة مكونة من (١٢٠) سيدة فلسطينية.
- تصميم البرنامج الإرشادي العقلاني الانفعالي السلوكي.
- تكونت عينة البحث من مجموعتين؛ إحدهما تجريبية والأخرى ضابطة، قوام كل منهما (٢٠) امرأة عاملة في النقابات، وقد تم التجانس بينهما في كل من المشاركة السياسية، وبعض المتغيرات الديموجرافية.
- تم تطبيق البرنامج الإرشادي على المجموعة التجريبية من النساء العاملات في النقابات، ثم تم القياس البعدي والتتبعي.
- تم معالجة البيانات إحصائياً باستخدام بعض الأساليب الإحصائية التالية: معامل ارتباط بيرسون، معادلة ألفا لكرونباخ، معادلة ويلككسون Wilcoxon، معادلة مان – وتني Mann-Whitney.

عرض النتائج وتفسيرها:

أبانت النتائج فاعلية استخدام البرنامج الإرشادي العقلاني الانفعالي السلوكي في تحسين أبعاد المشاركة السياسية لدى المرأة الفلسطينية العاملة في النقابات. وتتسق هذه النتائج ع ما أسفرت عنه نتائج بحوث كارلسون وهايد Carlosn & Hyde (١٩٨٠)؛ غلاب (١٩٨٢)؛ ماكبريد McBrid (١٩٨٣)؛ مارلدو Maraldo (١٩٨٦)؛ بونامكي Punamaki (١٩٨٦)؛ مانينج Manning (١٩٨٧)؛ تونمر Tunmer (١٩٩٩)؛ تيلور Talyor (٢٠٠٠)؛ كيلهر Kelleher (٢٠٠٢)؛ انجيليك وآخرون Angelique, *et al.* (٢٠٠٢) في أهمية التدخل التجريبي في تحسين المشاركة السياسية.

وعلى الرغم من اهتمام أفراد العينة بالأمور السياسية والرغبة في ممارسة النشاط السياسي بكافة أشكاله وليس فقط بالاقتصار علي الانتخابات والتصويت، وإنما بالمناقشات السياسية ومتابعة الأخبار والمستجدات السياسية، ورغبتهنّ في تحمل مسؤولياتهنّ تجاه شعبهنّ ووطنهنّ، غير أن هناك مجموعة من المعيقات التي تلعب دوراً كبيراً في استبعاد النساء من ممارسة كافة أشكال النشاط السياسي المنظم، ولعل من أهمها العامل الثقافي بالإضافة إلي التنشئة الاجتماعية التي تلعب الدور الأكبر في استبعاد المرأة عن ممارسة العمل السياسي المنظم حيث أن الإناث يتعلمن منذ الصغر علي الاتصياع والطاعة، ومهيأة لممارسة الدور الأموي تجاه الأزواج والأبناء وكذلك الاهتمام بأعمال المنزل فقط، خاصةً بأن المرأة الفلسطينية وضعها مختلف عن باقي النساء في العالم نتيجة لكثرة الحروب والاجتياح وفقدان الزوج أو إصابته فتتحمل المرأة الجزء الأكبر من المسؤولية في تربية الأبناء وتدبير أمور المنزل والقيام بالعلاقات الاجتماعية بالإضافة إلي العمل خارج المنزل لتوفير الجانب المادي، فليس لديها الوقت الكافي للعمل في المجال السياسي أو حتى ممارسة أي نشاط نتيجة لتعدد الأدوار، بالإضافة إلي أن العمل النقابي عمل غير مشجع علي ممارسة النشاط السياسي وإنما يقتصر نشاطه فقط علي حشد أكبر عدد ممكن من النساء للتسجيل في النقابة عشوائياً وأحياناً أخري إجبارياً مقابل دفع الرسوم المستحقة سنوياً ويتم استدعاء هؤلاء النساء فقط للانتخاب، وهذا إن دل

علي شيء فإنما يدل علي ضعف العمل النقابي وعدم إتاحة الفرصة للنساء لممارسة العمل السياسي، فيقتصر العمل النقابي فقط علي أصحاب النفوذ واتخاذ القرار، حيث أن قرار الترشيح للانتخابات بكافة أشكالها لا يتم بقرار فردي أو بناءً علي قدرات المرشحات وإمكاناتهن بقدر ما هو قرار حزبي وفي بعض الأحيان قرار عائلي أو عشائري، كما أن ترشيح النساء للمجالس التشريعية والمحلية في الأحزاب المختلفة إنما كان رضوخاً للكوتا التي أقرها القانون، وليس بناءً علي قناعات الأحزاب بدليل أنه لم تترأس النساء أي قائمة، ولم تأتِ في المركز الثاني إلا في قائمتين والتزمت باقي القوائم بالمركز الثالث للنساء، علماً بأن القانون يؤكد علي وجود امرأة في المقاعد الثلاث الأولي وليس في الموقع الثالث فقط.

وكذلك المرأة في الأحزاب السياسية المختلفة فهي لا تمثل نفسها ولا غيرها وإنما تمثل فقط رأي حزبها، وتقوم بتنفيذ قرارات الحزب بحذافيرها دون مناقشة أو إبداء الرأي هذه القرارات النابعة من سلطة الرجل، فهي منفذ فقط وليس لها حرية القرار أو الفعل أو حتى القول، فضلاً عن أن الأشخاص المسئولين في بعض الأحزاب السياسية غير كفاءات علمياً ومهنياً واجتماعياً، وتقوم هذه الأحزاب بدعم فئة معينة من النساء للوصول إلي مراكز عليا في الحزب، ولكن هذه المرأة غير قادرة علي اتخاذ القرار لأنها غير كفء علمياً ومهنياً واجتماعياً، وفي حين تم وضعها في هذا المكان حتى تقبل ما يتم عرضه عليها دون مناقشة أو إبداء الرأي، وفي المقابل إقصاء المرأة من حملة الشهادات العليا والقدرات المتميزة من قبل النساء داخل الحزب قبل الرجال، جميع ما سبق ساهم بإبعاد المرأة الفلسطينية عن المشاركة السياسية المنظمة، هذا من جانب ومن جانب آخر النظرة السلبية وخاصة في المجتمع الفلسطيني للمرأة العاملة في المجال السياسي علي أنها امرأة مسترجلة وغير قادرة علي التكيف مع الزوج والأبناء، وأن السياسة فقط للرجال فالمرأة عاطفية ولا تستطيع تحكيم عقلها في الأمور السياسية، بالإضافة إلي أن كثير من الرجال يمنعون نساءهم من المشاركة في أي نشاط سياسي، فضلاً عن الاختلافات السياسية في الأسر الفلسطينية فقد تكون المرأة تنتمي إلي حزب معين وزوجها أو أسرتها تنتمي إلي حزب آخر فتمارس الضغوط علي المرأة لإجبارها علي تغيير اتجاهها الحزبي أو منعها من العمل خارج البيت، فالناظر للمرأة الفلسطينية يري أن جميع النساء مشاركات في العملية السياسية، ولكنها مشاركة عشوائية دون تخطيط أو تنظيم فالمشاركة المقصود بها في هذه الدراسة هي مشاركة منظمة فاعلة عبر قنوات واضحة في المجالس والهيئات التشريعية والمحلية والحزبية وأماكن اتخاذ القرار فلا تكون هذه المراكز حكراً علي الرجال.